مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الفواعل من غير الدول واستراتيجياتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي: الشركات متعددة الجنسيات أنموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. مروان سالم علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7334
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 18:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفواعل مِن غير الدول واستراتيجياتها المؤثرة في تحولات النِظام الدولي : الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات أَنموذجاً

Non-state actors and their influential strategies on the transformations of the international system: multinational corporations as a model

أ.م.د. مروان سالم علي(*)

Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali

Marwanalali225@gmail.com

المُلخص :

لم يعد النِظام الدولي يقتصر على الدول والمُنظمات الدولية فحسب في إِطار تفاعلاتهُ، وانما تعدى ذلك إِلى أَبعاد وأَنماط مُتعدِدة، فهُناك قوى فاعِلة أَخذت تتبنى استراتيجيات مُتعدِدة مؤثِرة في تحولاتهُ، يترتب على وجودها نوع مِن النشاطات غير الرسمية تخرج عن مُراقبة الحكومات وتتعدى الحدود الوطنية، فهُناك المُؤسسات اللاحكومية، الشرِكات عابرة القوميات، الجماعات العنيفة، والفاعل الرقمي(الالكتروني) الذي أَصبح مفتاح الهيمنة الخشِنة واللينة على الوحدات الدولية، والتي أَخذت تِلك الفواعل وعلى رأَسها الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات توظفهُ، وأَمسى مدخلاً مُهِماً في العلاقات الدولية.

إِذ جسد الاختِراق المدوي الذي أَخذت تُجسِدهُ تِلك الشرِكات لحدود الدول وتزايُد عددها ونشاطها بوصفِها المُنتج الرئيس للسلع والخدمات في التِجارة الدولية، علامةٌ واضِحةٌ على أَنَّ تِلك الشرِكات أَصبحت تعد فاعِلاً رئيساً ومؤثِراً في النِظام الدولي

الراهن وتسهم في تحولاتهُ، وبلورة مُميزات وأَدوات النِظام الاقتصادي العالمي الجديد وتأَكيد عالميتهُ، ولاسيما في ظل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتبناها تِلك الشرِكات التي جعلتها جزءً مِن الحروب الحديثة، ولاسيما بعد تنامي المُتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العلاقات الدولية على حِساب نظيراتها العسكرية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية مِنذُ مطلع القرن الحادي والعشرين.

الكلِمات المفتاحية:استراتيجيات الفواعل مِن غير الدول، تحولات النِظام الدولي، استراتيجيات الشرِكات مُتعددة الجنسيات.

Abstract

The international regime's interaction framework is no longer just between states and international organizations. But beyond this, there are many other dimensions and patterns, and there are active forces that are using different strategies to change it. Activities that controlled by the government or transnational boundaries. There are non-governmental organisations (NGOs), transitional corporations, violent groups, and digital actors. Digital actors have become the key to the hard and soft dominance of international units, and NGOs and multinational partners have used them to take these actions. They are the most important factor in international relations.

The resounding breakthrough that multinational partners have made at the borders of states and their growing number and

activity as the main producers of goods and services in international trade are clear signs that these partners have become a major and influential player in today's international system and are helping to change it, developing the characteristics and mechanisms of the new global economic order and emphasising its universality. Particularly when considering the political, economic, social, and technological strategies employed by these partners, which have made them an important part of modern wars. This is especially true since the beginning of the 21st century, when economic and technological changes in international relations have been happening faster than their strategic military and geopolitical counterparts.

Keywords: Non-State Actors Strategies, International System Transformations, Multinational Partner Strategies

المُقدِمة

تشهد البيئة الدولية حركيات مِن الأَفعال وردود الأَفعال، تُشكل في مُجملها التوجهات الكُبرى للعلاقات الدولية سِواءً في مضامينها التعاونية أَو الصدامية. هذا ما أَدى إِلى عدة تحولات على مستوى النظام الدولي مست بالأَساس الفاعلون فيه سِواءً في بُنياتهم أَو في الأَدوار التي يؤَدونها على الساحة الدولية. إِذ ظلت الدولة لفترة كبيرة هي وحدة التحليل الأَساسية في النِظام الدولي، والمُحتكر الوحيد للقوة، لسهولة "تحديد كيانها،

وسيطرة المنظور الواقعي على تحليل العلاقات الدولية". ولكن مِنذُ سبعينيات القرن العشرين بدأَ الاهتمام التدريجي بدِراسة وحدات أَخرى غير الدولة (الفاعلين مِن غير الدولةNon State actors)، مثل الفاعلين العابرين للحدود، والمُنظمات الدولية غير الحكومية، باعتبارهُم فاعلين مؤثرين في النِظام الدولي، وبرزت في الربع الأَخير مِن القرن العشرين والعقد الأَول مِن القرن الحادي والعشرين تغيُرات هيكلية في السياسات والاستراتيجيات الدولية وبرزت معها الحاجة إِلى اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأَنَّ مفاهيم مثل القوة والصِراع هي الحاكِمة لجوهر العلاقات بين الدول، وذلك نظراً لبروز فاعلين جدُّد مِن غير الدول تحت تأَثير قوى العولمة. فقد اقتضت هذه الأَوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم والنِظام الدولي بوصفه نِظاماً مِن التفاعُلات التي يلعب فيها فاعلون اخرون مِن غير الدول دوراً مُهِماً في موضوعات سياسية واقتصادية وإِعلامية جديدة، تتجاوز مستوى التفاعُلات الحكومية الرسمية وتتخطى الحدود والسيادة، وفي هذا الإِطار برز دور الفاعلون الجدُّد مِن غير الدول، ومِن غير المُنظمات الدولية.

أهمية البحث: تنبع الأَهمية من أَنهُ يتناول موضوعاً يُثير جدلاً واسِعاً في الوقت الراهن، وهو موضوع الفواعل اللادولاتية، إِذ ساهمت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المُتسارِعة وغير المسبوقة في العقود الثلاث الأَخيرة، مِن زيادة تشظي القوة وانتِشارها بعيداً عن الدول إِلى الفواعل الأَخرى مِن غير الدول، والتي أَصبح لها استراتيجياتها المُتعدِدة والمتنوعة المؤثِرة على النِظام الدولي، مُحدِثةً تغييرات في هرميتهُ. ومِن ضمن تِلك الفواعل وأَهمُها هي الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، ولاسيما الشرِكات العسكرية والأَمنية، فبعض هذه الشرِكات لديها مِن الوسائل والإِمكانيات التي تساوي أَو تفوق الجيوش النظامية(الحكومية)، كما أَنها تستخدم أَحدث التكنولوجيا. كما تنطلق أَهمية

البحث مِن طبيعة تطور الشركات مُتعدِدة الجنسيات ذات الإمكانيات الهائلة وقدرتها على الضغط على الدول وإخضاعها لقراراتها عن بتحديد استراتيجياتها.

مُشكِلة البحث: في ظل المُتغيرات الدولية وزيادة نشاطات الفواعل غير الدولاتية وعلى رأسها الشركات مُتعددة الجنسيات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً– أَمنياً وتكنولوجياً، أَخذت تؤَدي أَدواراً عديدة في تحقيق أَهدافها عبر تبني استراتيجيات جديدة تاركةً تأَثيراتها في هيكلية النِظام الدولي. وبذلك تتمحور المُشكِلة حول التساؤَل الرئيس الآتي؛ هل أَثرت الاستراتيجيات الجديدة للفواعل مِن غير الدول وعلى رأَسها تِلك الشركات في تحولات النِظام الدولي؟. ومِن هُنا برزت أَمام الباحث تساؤلات عديدة مِنها؛ ما هي معايير تصنيف الفواعل مِن غير الدول؟، هل ثمة استراتيجيات مُعينة اعتمدتها تلك الفواعل في التأَثير على النِظام الدولي؟، وكيف؟.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيةٌ مفادها؛ "إِنَّ هُناك علاقةٌ طرديةُ ما بين الفواعل مِن غير الدول والاستراتيجيات المُتبناة مِن قبلِهم وما بين تحولات النِظام الدولي، فكُلما أَزداد أَعداد فواعل النِظام الدولي مِن غير الدول، كُلما انحسر دور الفواعل الدولية لحِساب الفواعل غير الدولاتية"، وبالتالي كُلما تبنت تِلك الفواعل ومِنها الشركات مُتعدِدة الجنسيات استراتيجيات مُتعدِدة وجديدة وفعالة، كُلَمَا جعلها ذلك لاعِباً وفاعِلاً رئيساً في النِظام الدولي وتغيير معالم هيكليتهُ الهرمية.

هدف البحث: يهدف البحث مِن ضمن ما يهدف اليه؛ التعرُف على الأَهمية البالغة للفواعل مِن غير الدول واستراتيجياتها الجديدة المُختلِفة، ولاسيما الشركات مُتعدِدة الجنسيات وتحديد دور تلك الاستراتيجيات ومعرفة مدى تأَثيرها على الدول المُضيفة والنِظام الدولي.

مناهج البحث: لسِعة الموضوع وشموليتهُ وتنوعهُ اعتمد الباحث أَساليب ومناهج عديدة، مِنها: (المنهج الوصفي) لِما تقتضيه مُفردة الفواعل مِن غير الدول واستراتيجياتها المُختلفة المؤثرة في تحولات النظام الدولي مِن وصفها وإدراكها وفهم مُفردات النِظام الدولي ووصف كُل فاعل على حِدا. فضلاً عن إيلاء (المنهج التحليلي) أَهمية خاصة في هذا البحث للوقوف برؤَية تحليلية على أَهم استراتيجيات الفواعل غير الدولاتية، وتأَثيرها في تحولات النِظام الدولي. وبِما أَنَّ الباحث أَختار الشرِكات عابرة القوميات أَنموذجاً لبحثهُ، لذا كان هُناك حاجة لاستِخدام (منهج دِراسة الحالة) في متن البحث.

تقسيم البحث: انطِلاقاً مِن مُشكِلة البحث وفرضيتهُ، تم تقسيم البحث، فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة والاستِنتاجات، إلى مبحثين رئيسين، تناول المبحث الأَول إطاراً مفاهيمياً حول مفهوم الفواعل مِن غير الدول، والنِظام الدولي. أَما المبحث الثاني فتطرق إلى استراتيجيات الشرِكات مُتعددة الجنسيات المؤثرة في تحولات النِظام الدولي.

المبحث الأَول

الفواعل مِن غير الدول والنِظام الدولي: إطار مفاهيمي

بفضل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وظهور الفضاء الإلكتروني طرأَت تحولات جديدة على مفهوم القوة، وظهر على الساحة مفهوم جديد سُمي بالقوة السيبرانية (الإلكترونية)[*] والتي وزعت القوة بين عدد أَكبر مِن الفواعل مِن غير الدول –بِما فيهم الفاعلين العنيفين– والأَفراد، وذلك بعد أَنَّ كانت الدولة هي المُحتكر الوحيد للقوة، مِما جعل قدرة الدولة على الهيمنة على هذا المجال موضع شك، خاصةً مع زيادة تأَثير هؤلاء الفاعلين على السياسة على المستوى الداخلي والدولي، وانحِصار استِئثار الدول بمصادر القوة كالتكنولوجيا والاقتِصاد والإعلام، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه أَمام ظهور فاعلون جدُّد يمتلكون قوةٌ تُضاهي بل تفوق قوة بعض الدول، في بعض الحالات

قد يكونوا أَفراداً، أَو مؤَسسات إِعلامية، أَو شرِكات مُتعدِدة الجنسيات أَو تنظيمات إِرهابية. ومع تزايد تأَثير هذه الفواعل على مُجريات النِظام الدولي، وظهور أَجيال جديدة مِنها أَكثر تنظيماً وتأَثيراً في سلوك الدول، فضلاً عن امتِلاكها برامج مُتكامِلةً عالمياً، أَدى ذلك لوجود أُطر تحليلية حديثة لدِراستها وللوقوف على تِلك الفواعل ومعرفة ماهيتها واستراتيجياتها المؤثرة في النِظام الدولي، أَرتى الباحث تقسيم هذا المِحور على النحو الآتي:

المطلب الأَول : مفهوم الفواعل مِن غير الدول والنِظام الدولي والشرِكات مُتعددة الجنسيات

تعددت أَراء الباحثون واختلفت حول مفهوم الفاعلون مِن غير الدول والشركات مُتعدِدة الجنسيات والنِظام الدولي، وهذا ما دفع الباحث، لتقسيم هذا المطلب إِلى ثلاث فقرات رئيسة، جاءت على النحو الآتي:

أَولاً: مفهوم الفواعل مِن غير الدول Actors From Countries

الفاعلactor لُغةً مُشتق مِن الفعل "فعلَ" وهو من قام بالفعل أَو أَوجده الفاعلون مِن غير الدول. والجدير بالذكر أَنَّ "الاسم(Actor) فيُترجم بـ (فاعل) ولكن يُشاع في الكِتابات العربية المُعاصرة استِخدام كلِمة (لاعب) للتعبير عن شخص أَو كيان سياسي يُماثل هذا التأَثير في مُجريات الحياة العامة". وفي اللُغة الإنجليزية يُعرفهُ (قاموس أَكسفورد) على أَنهُ: الفرد أَو المُنظمة التي لها نفوذ سياسي كبير ولكن لا تتحالف مع أَي بلد أَو دولة مُعينة[1]. أَما الفاعل اصطلاحاً فيُقصد بِه هو كُل سلطة أَو جِهاز أَو جماعة أَو حتى شخص قادر على أَنَّ يؤدي دوراً في المسرح الدولي، أَي ببساطة مُمارسة تأَثير في القابضين على سلطة اتخاذ القرار أَو الماسكين بزِمام القوة المادية. ويُعرف الفاعلون مِن غير الدول بانهُم "كيانات غير سيادية تُمارس سلطةً ونفوذاً سياسياً

واقتصادياً واجتماعياً مُهِماً على المستوى الوطني أَو الدولي وتُنازع الدولة في احتِكارها للفعل السياسي"[٢]. ويُعرفهُم البعض على أَنهم فرد أَو جماعة أَو مُنظمة تلعب دوراً في سياسة الدولة، وتتلقى الحد الأَدنى مِن التوجيه مِن الدولة، وقد تكون مجموعات إِرهابية، مجموعات شُبه عسكرية، مُنظمات إِجرامية، مُنظمات غير حكومية، الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، قطاع الأَعمال الخاص، أَو فاعلين سياسيين مُنظمين، ليس لهُم علاقة مُباشِرة بالدولة ولكن لديها أَهدافها التي تؤثر على مصالح الدولة"[٣]. ويُعرفهم (جيمس روزناو) و(مارتينا فيشر) بانهُم قوى فاعِلة دولية لا ينتمون للحكومات مِن مُنظمات دولية غير حكومية، شرِكات عابرة الحدود، جمعيات أَهلية، مؤسسات الإِعلام الدولي.. والجرائم العالمية المُنظمة، والمافيات، والجماعات الإِرهابية الدولية وغيرها التي تجاوزت الإِطار الوطني واخترقت حدود الدول[٤].

ثانياً: مفهوم النِظام الدولي International Order

شهدت العلاقات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب البارِدة تحولات دولية في ثلاث مستويات؛ تحولات هيكلية، وتحولات مِن حيثُ ترتيب وتوزيع أَنماط القوى العسكرية، والاقتصادية والتكنولوجية، وتحولات قيمية. فالتحولات الأولى، تكمنُ في تحول النِظام الدولي مِن "الثُنائية القطبية" إِلى "الأَحادية القطبية" بعد تفكُك الاتحاد السوفيتي. أَما التحولات الثانية؛ فأَنها تتمثل في حدوث نوع مِن التراجُع للقوة العسكرية مِن حيثُ الحجم والدور مُقابل تعاظم للقوتين الاقتصادية والتكنولوجية[٥]. أَما فيما يخص التحولات القيمية؛ فأَنها تكمنُ في زوال الصِراع الايديولوجي الشيوعي وهيمنة للقيم والايديولوجية الليبرالية وانتِشارها، وتحول الصِراع الايديولوجي إِلى صِراع حضاري، ولاسيما الصِراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإِسلامية[٦].

ويُعرف (مورتن كابلن) النِظام الدولي بانهُ: مجموعة مِن القواعد والنماذج المُترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الوحدات السياسية الدولية (الدول، المُنظمات الدولية والاقليمية، الشرِكات مُتعددة الجنسيات، المُنظمات الحكومية وغير الحكومية..) المُتفاعِلة فيما بينها بشكلٍ حتمي[٧]. وعرفهُ (جوزيف فرانكل) على أَنهُ: مجموعة مِن الوحدات السياسية المُستقلة تتفاعل فيما بينها بانتِظام وبتِكرار وفق مسالك مُرتبة، سِواءً أَكان هذا التفاعُل تعاونياً أَو تصارُعياً وسِواءً أَكان سياسياً أَم اقتصادياً أَم ثقافياً.. وغيرها[٨].

ويتصف النِظام الدولي بمجموعة مِن الخصائص أَهمُها[٩]:

١. **الشمولية:** والتي تمثلت في المُشاركة المُتكافئة لِكُل الدول في شبكة مُكثفة مِن المُنظمات الدائمة والعالمية، وازدياد كثافة المُعاملات الاقتصادية، وظهور الاتصالات الإعلامية والأَسلحة النووية.

٢. **خاصية اللاتجانُس:** فهُناك فجوة دائمة تفصل بين الدول في مجال توزيع الثروات والقوة، واختِلاف القيم والايديولوجيات وتعارضها، والعلاقة بين دول الشِمال والجنوب وهذا يُهدد استِقرار النِظام الدولي.

٣. **خاصية التبدُّل واللاستقرار:** فطبيعة النِظام الدولي هو التبدّل والتحول وعدم الثبات واللاستِقرار[١٠]. فالنِظام الدولي ليس قانوناً جامِداً انما هو مجموعة مِن العلاقات والتفاعُلات ما بين وحداتهُ مِن هياكل ومؤسسات خاصة إِلى حالة التفاعُل التي تنتج لالتقاء السياسات الصادِرة عن وحداتهُ[١١].

٤. **التفاعُل بين الوحدات الدولية ورفض العُزلة؛** فتطور وسائل الاتصال والمواصلات بأَنواعها كافة ولاسيما الجوية، والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، اسهم بشكلٍ مُثير في زيادة حركة التفاعُلات والاتصالات بين مُختلف وحدات المُجتمع

الدولي،وفي خضم ذلك لم تعد الدول تستطيع العيش بعزلة، وأَصبحت الدول تدرك مفهوم المُشاركة الجماعية في حل الأَزمات الدولية وتعزيز مُتطلبات الأَمن.

٥. **انعِدام السلطة الدولية:** إذ يفتقر المُجتمع الدولي إِلى وجود أَداة تفرض سطوتها على جميع أَعضائه.

ويتكون النِظام الدولي مِن مجموعة مِن العناصر والوحدات(الفواعل) مُختلفة في الحجم والتأَثير، يمكن تقسيمها إِلى مجموعتين؛ المجموعة الأَولى: اللاعبون الأَساسيون (الدول، المُنظمات الدولية)، أَما المجموعة الثانية: اللاعبون(الفواعل الجدُّد مِن غير الدول) الثانويون(المُنظمات الدولية غير الحكومية، الشرِكات مُتعدية الجنسيات، حركات التحرُر، التنظيمات الإِرهابية، الأَفراد الفاعلون عابري القومية..)[١٢].

ثالِثاً: مفهوم الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات Multinational Corporation

تُعرف الشرِكات مُتعددة الجنسيات أَو كما تُسمى مُتعدية الجنسيات أَو عابرة القومية بأنها مجموعة مِن الشرِكات الاقتصادية الرأَسمالية الوليدة أَو التابِعة التي تزاول كُل مِنها نشاطاً إِنتاجياً في دول مُختلِفة تتمتع كُل مِنها بجنسية مُختلِفة تبعاً لجنسية الدولة التي تعمل مِن خِلالها، وتخضع لسيطرة شركة واحِدة وهي الشرِكة الأَم وهي التي تقوم بإِدارة الشرِكات الوليدة كلُها في إِطار استراتيجية عالمية موحدة. وأُنشئ في عام١٩٩٢ مؤَتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD لدِراسة هذه الشرِكات، بحيثُ تم إِعطاء مفهوم لها بانها؛ كيان اقتصادي يزاول التِجارة والإِنتاج عبر القارات وفي دولتين أَو أَكثر تتحكم فيها شرِكة الأُم بصورة فعالة وتُخطط لِكُل قراراتها تخطيطاً شامِلاً[١٣]. وهذه الشرِكات تُدير عدة مؤَسسات إِنتاجية في عدة بُلدان، وفق استراتيجية مُشتركة، تتسم بضخامة الحجم والامتِداد الاقليمي والجُغرافي، وقدرتها على خلق واحتِكار التكنولوجيا المُتقدِمة. ومِن أَمثلتها (جنيرال موتورز، كوكا كولا، فيليبس، تويوتا، هيتاشي، واكسون وفورد،

ورويـال..). ولهـذه الشـركات علاقـات واسِـعة مُرتبطـة مـع الـدول بعلاقـات مصـالح مُتبادِلة[١٤].

المطلب الثاني : معايير تصنيف الفواعل مِن غير الدول

يضـم مُصـطلح الفواعـل مِـن غيـر الـدول كيانـات متنوعـة، كـالأَفراد، والشـركات، والمُنظمـات والأَقاليم، والمجاميع غير الحكومية. ورغم ذلك بيد أَنَّ الباحثون المعنيون بدِراسـة الفـاعلون مِن غيـر الـدول اختلفوا فـي تصـنيفهم لازديـاد التشـابُك العـابر للحـدود لطبيعة تِلك الفواعل ونشاطها، فضـلاً عن تعدُد استراتيجياتها وأَدواتها المادية ولصعوبة الإلمام بِكُل معايير التصنيف، فقد تم اعتِماد بعضها وعلى النحو الآتي:

أَولاً: معيار الحجم

هُناك من صنف الفاعِلون مِن غير الدول وفق معيار الحجم إِلى[١٥]:

١. **فواعل فوق الدولة:** والتي تأَخذ خاصية الهيئة التي تجمع مجموعة مِن البُلدان، كالمُنظمات الدولية.

٢. **فواعل تحت الدولة:** هي فواعل حكومية لا تعد عابِرة للحدود تعمل داخل حدود الدولـة التـي تنتمـي اليهـا، وتـؤثر فـي صـنع القرار الـدولي واتخـاذهُ، كـأَحزاب سياسـية، وميليشيات، وطوائـف، وعصـابات، وقبائـل، وشـركات، وجمعيـات، ومؤَسسـات إِعلاميـة وغيرها.

٣. **فواعل عابِرة للدولـة:** هـي مجموعـة غير حكوميـة –قد تكون مِن ضمن الذين تمت الإِشارة إِليهم في القسم الثاني– بيد انها تتواصل وتترك تأثيراتها في جِهات اخرى مِن صنف نوعها وتتأَثر بِها (تحت الدولة، وعابرة للدولة)، أَو مع دول أَو فوق دولة، وهذا التواصل قد يتخذ شكل الندية والشراكة والتعاون العلني والرسمي أَو الطابع غير الرسمي ورُبما السري.

ثانياً: معيار نشأة ونشاط الفاعل وعلاقتهُ بالدولة

هُناك من صنف الفواعل مِن غير الدول مِن حيثُ النشأة والنشاط إلى[١٦]:

١. **نِطاق النشاط:** وعلى أَساسهُ ينقسم الفاعلين مِن غير الدول إلى فاعلين محليين؛ أَي أَنَّ نِطاق عملهم لا يمتد خارج حدود الدولة، وفاعلين عابرين للحدود الاقليمية، وفاعلين عابرين للإقليم ذو النشاط العالمي (أَي أَنَّ نِطاق عملهم يمتد إلى خارج حدود الدولة).

٢. **نوع النشاط:** فهل الفاعل يؤَدي نشاطاً سياسياً أَم أَمنياً أَم اقتصادياً، وتأَسيساً على ذلك هُناك من يُميز بين الشرِكات المُتعدِدة الجنسيات التي تؤَدي نشاطاً اقتصادياً، وبين المُنظمات غير الحكومية التي تؤَدي نشاطاً سياسياً، دون أَنَّ يعني هذا غياب التفاعُل بينهُما، ويدخل ضمن تحت هذا النوع شرِكات الأَمن الخاصة مثل شرِكة Armor Group International والعامِلة في(٣٨) دولة في آسيا وإفريقيا وأَمريكا اللاتينية، وتتبنى استراتيجيات عسكرية– أَمنية مؤثرة في النِظام الدولي.

٣. **نشأَة الفاعل:** والذي قد يكون أَساسهاً مادياً؛ كالقوة الاقتصادية، مثل الشرِكات عابرة القوميات، أَو أَساساً غير مادي كالقيم والهوية، من قبيل الحركات الأَصولية، والأَحزاب السياسية.

٤. **معيار طبيعة العلاقة مع الدولة ودرجة الاستقلالية:** حيثُ ظهر اتجاه بعد الحرب البارِدة يؤكد استقلالية الفاعل عن الدولة، وأَنهُ كيان مؤثر على الدول وسياستها، وهُناك من استخدم معياراً مُختلطاً، يجمع بين علاقة الفاعل بالدولة وقدرتهُ على الفعل المُستقل في العلاقات الدولية، وتم الحديث عن خمسة أَنواع مِن الفاعلين مِن غير الدول وهُم: الفاعلين الحكوميين حيثُ يجمع في عضويتهُ دولاً مثل حلف شِمال الأَطلسي(الناتو)، والفاعلين غير الحكوميين العابرين للحدود: كالجماعات الإرهابية،

والشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، والفاعلين الحكوميين غير المركزيين، والفاعلين غير الرسميين داخل الدولة كالـ: الأَحزاب السياسية، وأَخيراً الأَفراد، كفاعلين يتصرفون باستِقلالية[١٧]. فضلاً عن بروز فواعل يؤَدون وظائف عُرِفت تاريخياً بانها وظائف خاصة بالدولة، كالجماعات الإسلامية، وشرِكات الأَمن الخاصة، وجماعات الجريمة المُنظمة، فضلاً عن فواعل يهدفون للتأَثير في سياسات الدول، كمراكز الفكر والشرِكات مُتعددة الجنسيات. وبرز اتجاه عالمي مُصاحب لضعف الدولة، يرى الاعتراف بالفاعلين مِن غير الدول وإعطاء الشرعية لهُم، فيما يُسمى بـ(استراتيجية الاحتواء)،كحالة حزب الله اللُبناني، وتبنيه استراتيجية تحشيد الموارد ومواجهة الخصوم، فالحزب بكافة مؤَسساتهُ العسكرية والأَمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها تعمل كجسد واحد بتنسيق كامل[١٨]. حيثُ تُصنِفهُ (إسرائيل) كتهديد استراتيجي حقيقي لها، ذلك بسبب سعي الحزب المتواصل لزيادة قدرتهُ على امتِلاك سِلاح بعيد المدى ومواصلة تطوير قدراتهُ العسكرية الهجومية المُتقدِمة، كما تبنى حزب الله استراتيجية توظيف القوة السيبرانية عبر تطوير أَنظمتهُ الإلكترونية الدِفاعية والهجومية وإدراجها ضمن قواتهُ العسكرية كما حدث في معركة٢٠٠٦ مع (إسرائيل)، إذ كان السِلاح الإلكتروني مؤثِراً في هذه المعركة مِن قِبل الطرفين، مِما جعلهُ فاعِلاً من غير الدول مؤثراً في النِظام الدولي[١٩].

ثالِثاً: معيار التسليح

ينقسم الفاعلون مِن غير الدول وفق معيار التسليح إلى:

١. **الفواعل العنيفة أَو المُسلحة مِن غير الدول؛** تُعد مِن أَحدث الفواعل الدولية وهي فاعل مُسلح لهُ مقومات القيادة، يعمل خارج حدود وسيطرة الدولة، يوظف القوة لبلوغ أَهدافهُ السياسية. ويُعرفهُم (بيرت ويلتس) بانهُم المجموعات أَو التنظيمات

المُسلحة التي لا تحظى بالشرعية، التي تُمارس أَعمال عنف مادي ونفسي غير شرعي أَو سلوكاً إِجرامياً خارج حدود الدولة بطريقة جماعية لتحقيق أَهدافها، مُخلةً بنِظام الأَمن، ومُثيرةً لاضطرابات سياسية، وصِراعات عنيفة، ولا تنتمي لأَجهزة الدولة الرسمية وقد تدعمهُم الدولة بطريقة رسمية أَو غير رسمية، مثل الجماعات الدينية المُسلحة، المُرتزقة، الإِرهابيون، أُمراء الحروب، والجماعات المُعادية للعولمة، وجماعات الجريمة المُنظمة[٢٠]. وتتصف الفواعل العنيفة مِن غير الدول باستِخدامها لاستراتيجية العنُف كوسيلة لتحقيق أَهدافها السياسية وتشمل أَعمال القتل والخطف وتدمير البُنى التحتية المدنية وخطوط نقل الطاقة، ناهيك عن قابليتها على مُهاجمة الأَهداف العسكرية بغية مواجهة الدولة التي تتواجد هي على أَراضيها، مثل المجاميع المُسلحة في سيناء، في الوقت الذي تتخذ مجموعات أَخرى مُهاجمة المدنيين مثل الجماعات المُسلحة في مينمار وجماعات بوكا حرام في نيجيريا كنوع مِن التصفيات العرقية[٢١]. فضلاً عن قدرتها على توظيف استراتيجية تغيير الوضع القائم داخلياً واقليمياً مثل مُنظمة التحرير الفلسطينية الساعية إِلى تحرير فلسطين مِن الاحتِلال الإِسرائيلي، والحصول على الاعتراف الدولي، فضلاً عن أَنَّ تلك الفواعل لها القدرة على السيطرة على جزءٍ مِن أَراضي الدولة وتنشئ هياكل إِدارية توازي الدولة، أَو يعتمد البعض على هيكل القيادة مثل تنظيم القاعِدة في أَفغانستان[٢٢] التي تعد مُنظمة وحركة مُتعدِدة الجنسيات عابِرةً للحدود لها توجهات إِسلامية وأَصولية ذات بُعَدَ عالمي كونهُ إِحدى الفواعل غير الدولاتية في النِظام الدولي. كما تتصف تِلك الفواعل بامتِلاكهُم كيان قابل للتحديد، فالبعض مِنهُم يتخذ مِن الجبال والأَرياف والصحارى معاقل لهُم مثل الجماعات الإِرهابية في الجزائر، بينما تتخذ بعض مِن هذه الجماعات المُدن موقعاً لأَنشطتها مثل (جبهة النصرة والجيش الحُرَ في سوريا)[٢٣].

ومِن حيثُ استِخدام القوة، نجد أَنَّ بعض الفواعل تستخدم القوة المُسلحة بشكلٍ مُنظم وبعضها بشكلٍ غير مُنظم، وبعضها تستخدم القوة العسكرية داخل إِطار الدولة ولكن خارج حدود سيطرتها مثل جماعة الحوثيون في اليمن. وبعض الفواعل تستخدم القوة لأَغراض مقاومة المُستعمر والتحرُر مِن الاحتِلال مثل حركات التحرر الوطني حيثُ يكون استِخدامها شرعي، والبعض مِنها تستخدم القوة لأَغراض غير شرعية كالعمليات الإرهابية مثل تنظيم القاعِدة. وبعض الجماعات المُسلحة تتكون مِن الرِجال والنِساء وحتى الأَطفال مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العِراق والشام (داعش) الإرهابي(*) وبعضها يتكون مِن مُقاتلين فقط مثل (حركة طالبان)[٢٤]. وعملت هذه الفواعل العنيفة على تبني استراتيجية توظيف القوة والهجمات السيبرانية في مجال التعبئة والتجنيد والرعاية وجمع الأَموال ونشر الأَفكار والمُعتقدات، وتنسيق العمليات المُسلحة على أَرض الواقع[٢٥]. وشن هجمات سيبرانية على مُنشآت الطاقة ليس في منطقة الشرق الأَوسط فحسب، وإنما في العالم بأسره. وأَصبحت استراتيجية استنزاف موارد الخصوم هي الموجه الرئيسي لفلسفة التنظيمات الإرهابية بشأَنَّ الطاقة[٢٦]، ومِثالاً على ذلك تنظيم القاعِدة الذي كان لهُ السبق في الاعتِماد على المواقع الإلكترونية لتحقيق أَهداف استراتيجية وتسهيل القيام بالعمليات التكتيكية، مِن خِلال استِقطاب وتوجيه جنود جدُّد عبر المواقع الإلكترونية التابِعة لهُ كموقع النِداء الإلكتروني وأَيضاً مجلتهُم الإلكترونية المُسماة (الينا)...وغيرها، فضلاً عن عصابات (داعش) الإرهابية الذي يعد نوعاً اخر مِن الفاعلين المُسلحين مِن غير الدول فلهُ أَكثر مِن(٥٣) الف موقع إلكتروني، و(٩٠) ألف صفحة باللُغة العربية، و(١٣) الف باللُغات الأَخرى، هذا ما ساهم في تجنيد قُرابة(٣٤٠٠) شاباً شهرياً عبر مواقعهم الإلكترونية، حسب تقرير الخبير الأَمني في قضايا الإرهاب الرقمي جيف باردين (Jeff bard in)[٢٧] وتبنيهم استراتيجية التوسع

والانتِشار، حتى تحولت المنطقة العربية مؤخراً إلى ساحة رئيسة للفواعل المُسلحة مِن غير الدول؛ ابتِداءً مِن تنظيم القاعِدة وانتِهاءً بعصابات داعش[٢٨]. فتِلك التنظيمات عبر استراتيجياتها هددت الأَمن والاستِقرار العالمي بشكلٍ كبير.

وهُناك أَنواع عديدة مِن الفواعل العنيفة مِن غير الدول أَهمُها[٢٩]:

أ. **أُمراء الحروب:** هُم شخصيات يمتلكون خبرة عسكرية، ويستخدمون القوة العسكرية والعنُف لتحقيق أَهدافهم، ويرتبط ظهورهُم عادةً بالمُجتمعات العرقية، وعلاقتهُم مع الدولة علاقة براجماتية.

ب. **الحركات المُتمرِدة:** هي جماعات مُنظمة تسعى للإِطاحة بالحكومة مِن خِلال العنف المُسلح والتخريب، مِن أَجل الوصول للسلطة، أو السيطرة على إِقليم تسكنهُ جماعة عرقية أَو دينية مُعينة.

ت. **الميلشيات:** هي عِبارة عن قوات مُسلحة غير نِظامية تعمل داخل إِقليم الدول الضعيفة أَو الفاشِلة وتسعى لكسب الموارد والسلطة، ويمكن أَنَّ تُمثل جماعات عرقية أَو دينية؛ كالميليشيات في ليبيا.

ث. **المُنظمات الإرهابية:** هي جماعات تستخدم استراتيجية العنُف المُنظم أَو تُهدد باستِخدامهُ على نحوٍ قسري وغير مشروع وخلق حالة مِن الخوف والرعب عند الأَخرين لتحقيق أَهداف ومصالح سياسية أَو ايديولوجية أَو اقتصادية مثل مُنظمة ايتا في اسبانيا وعصابات داعش الإِرهابية[٣٠].

ج. **جماعات الجريمة المُنظمة:** هي الجرائم التي ترتكبها مُنظمات أَو عصابات إِجرامية بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية كالاستِحواذ على المال والمُمتلكات، وتلجأَ إِلى العديد مِن الوسائل كالنصب والسطو والقتل والترهيب والفساد وتهريب الأَسلحة والاتجار بالمُخدرات، وقد تكون جماعات محلية أَو عبر وطنية. وقد شهدت

التنظيمات الإجرامية نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وأصبح نشاطها أكثر تعقيداً، وتحولت إلى مُنظمات عابِرة للحدود[٣١]. وأخذت تتبنى استراتيجية القرصنة السيبرانية، وتقوم بدور مؤثر في تفاعُلات النِظام الدولي.

٢. **الفواعل غير العنيفة أَو غير المُسلحة مِن غير الدول:** تُعرف بانها جماعات أَو مُنظمات أَو فاعلون سياسيون منظمون يتمتعون بدرجة كبيرة مِن الاستِقلال عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أَرضها وامتِلاك موارد خاصة بِها، وتتمتع بسياسة خارجية مُستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي اليها[٣٢]. وتتمتع هذه الفواعل بالنفوذ تجاه مُختلف القضايا، وتمتلك القوة (الصلبة أَو الناعِمة) التي تؤهلها لتحقيق أَهدافها، ومِن ثُم التأَثير على سيادة الدول، فضلاً عن قدرتهم على إقامة علاقات وعقد تحالُفات اقليمية قد تتجاوز الحدود الوطنية للدولة، ومُمارسة الضغط على الحكومات لتبني خِطابات مؤَيدة لبعض القضايا كحقوق الإنسان، مثل جماعات الضغط (اللوبي) والأَحزاب السياسية كما تبرز تِلك الفواعل في الدول الفاشِلة أَو المُتجهة للفشل[٣٣]. ومِن أَنواع الفواعل غير العنيفة:

أ. **الأَفراد The Individual (الفرد الفاعل عابري القوميات):** يُمثل الفاعل الدولي الفرد ظاهِرةً جديدةً لا تزال قيد التشكيل، فحواها إمكانية أَنَّ يصبح شخص أَو فرد فاعِلاً على الصعيد الدولي، سِواءً أَكان بالمعنى الوطني على مستوى الدولة الواحِدة، أَو بالمعنى الدولي أَي على مستوى العلاقات بين الدول، لامتِلاكهُ قدرات مالية أَو اقتصادية أَو إعلامية كبيرة تُمكِنهُ مِن التأَثير في مُجريات الأَحداث، ليس فقط في داخل بِلادهُ، لكن أَيضاً على الصعيد الاقليمي أَو الدولي ومِن أَمثلة ذلك– زُعمَاء الدين، اباطرة الإعلام، النُشطَاء والمَشاهيَر، كِبار المُجرِمين، الإرهابيين[٣٤]. إذ لا يمكن إغفال الأَهمية المُميزة لبعض الشخصيات الدينية، أَمثال المرجع الديني الأَعلى السيد(علي

السيستاني)، وبابا الفاتيكان(*)، لِما تُجسِدهُ مواقفهُم مِن أَبعاد مُميزة في النِظام الدولي، كما أَنَّ الفرد اليوم يُعد فاعِلاً مُهِماً وأَساسياً في النِظام الدولي والفضاء السيبراني، لامتِلاكهُ القدرة على إِحداث الثورة الرقمية التي تكون مجالاً تستخدمهُ الدول ذاتها،وذات الأَمر لأَصحاب المَشارَيع الاقتصَادية الكُبرى الذي يؤَدون أَيضاً ذات الدور، أَمثال:

- **جورج سوروس George Soros:** يمتلك الملياردير السياسي الاقتصادي المجري اليهودي الأَمريكي(جورج سوروس) قُرابة الـ(٢٥) مليار دولار، ويُعد مِن دُعاة إِقامة نِظام عالمي موحد لتوسيع رقعة العولمة التي تتسلل إِلى العالم عبر الفاعل الرقمي(عالم واحد وحكومة واحِدة وسوق مُشتركة واحِدة وجيش واحد وتعليم واحد ودين واحد). ويعد سوروس فرداً فاعِلاً في النِظام الدولي وقدم نفسهُ كزعيم قادر على إِحداث تحول عالمي الطابع، ولاسيما أَنَّ هُناك مقولات تُثير إِلى أَنه كان فاعِلاً في تحريك الشارع العربي أَبان حركات التغيير العربية(٣٥).
- **جوليان اسانج Julian Assange:** يُعد أَحد أَهم فواعل النِظام الدولي بتأَسيسهُ لموقع (ويكليكس) الذي يعد موقعاً الكترونياً غير ربحي مُهِمتهُ الأَساسية هي نشر المعلومات والوثائق السرية التي تتضمن الفضائح والأَسرار، فتِلك الاستراتيجية بدأَت تنال مِن المؤَسسات والحكومات الفاسِدة والأَنظمة القمعية، وكشف كُل الانتهاكات التي تمس حقوق الإِنسان اينما وكيفما كانت. إِذ نشر الموقع في عام٢٠١٠ أَكثر مِن(٤٠٠) أَلف وثيقة حول الحرب الأَمريكية على العِراق التي جرت عام٢٠٠٣، كاشفاً عن حجم الانتهاكات والخروقات غير القانونية مِن قِبل الجيش الأَمريكي، وتسريباً كهذا لا يعد فقط هجوماً على الولايات المُتحدة بل على المُجتمع الدولي أَجمع (٣٦).

- **روبرت مردوخ Rupert Murdoch:** قام إمبراطور الإعلام الاستُرالي الأَمريكي (روبرت مردوخ) بتأَسيس عدة مؤسسات إِعلامية وأَهمُها "نيوروك بوست الأَمريكية"، "وتايمز الانكليزية"، "فوكس نيوز الإسرائيلية"، فضلاً عن انتِشار مؤَسساتهُ الإِعلامية إِلى أَربع قارات حول العالم، وامتِلاكهُ أَكثر مِن (٨٠٠) مؤسسة اخبارية وإِعلامية حول العالم، وأَكثر من (١٧٥) صحيفة مشهورة[٣٧]. وتجاوزت ميزانية مؤَسساتهُ الإِعلامية ميزانيات الكثير مِن الدول والتي أَتاحت لهُ التأَثير على السياسة العالمية والرأَي العام الدولي بِما يخدم مصالحهُ، وظهر ذلك في انحياز تغطية إِعلامية لإِحدى القنوات التابِعة لهُ "فوكس" لإِدارة الرئيس الأَمريكي الأَسبق(جورج بوش الأَبن)، كذلك أَيدت بشِدة جميع المحطات والصُحف التابعة له غزو العِراق عام٢٠٠٣،ويعمل على تهديد مُعارضيه عن طريق القرصنة الإِلكترونية،إِذ كشفت بعض التحقيقات البريطانية التي أُجريت بين٢٠٠٥–٢٠٠٧بان صحيفة"News of the World" وصُحف بريطانية أَخرى مملوكة لروبرت مردوخ قامت بالقرصنة الإِلكترونية على هواتف عدد مِن السياسيين البريطانيين وعلى بعض أَفراد العائلة المالِكة البريطانية[٣٨]. مِما يجعلهُ فاعِلاً مؤثراً في النِظام الدولي.
- **مارك زوكربيرج Mark Zuckerberg:** والمِثال الأَخر ما قام بِه رجل الأَعمال والمُبرمج الأَمريكي (مارك زوكربيرج) المؤسس المُشارك والرئيس التنفيذي لشرِكة فيسبوك أَو ما تُسمى اليوم "ميتاMeta"، عام٢٠٠٤ إِذ أَسس شبكة (فيسبوك) لتجمع أَكثر مِن مليار مُستخدم حول العالم، ودورها المؤَثر في تفاعُلات النِظام الدولي، وتتجاوز ثروتهُ الشخصية الـ(١٢١) مليار دولار خِلال عام٢٠٢١. وتُقدر أَرباح الشرِكة أَو ثروتها السوقية بأَكثر مِن(٣٠٩) مليار دولار[٣٩].

- **ايلون ماسكElon Musk:** رجل الأَعمال الأَمريكي والمؤَسس المُشارك والرئيس التنفيذي لشرِكة تسلاTSLA لصِناعة السيارات الكهربائية، وشرِكة سبيس إكسSpaceX لاستِكشاف الفضاء، تبلغ صافي ثروتهُ(٢٧٨) مليار دولار، مُتصدِراً قائمة أَغنياء العالم[٤٠] وحققت الشرِكة تسلا مبيعات في الصين قيمتها (٣,١) مليارات دولار عام٢٠٢١، وتمتلك الحكومة الصينية نفوذاً كبيراً على ثروة إيلون ماسك لدرجة أَنَّ استِحواذهُ المُخطط لهُ على منصة تويتر يُثير قلق الولايات المُتحدة[٤١].
- **جيف بيزوس Jeff Bezos:** يأَتي رجل الأَعمال الأَمريكي(جيف بيزوس) مؤسس شرِكة امازون –إِحدى شرِكات التسوق الالكتروني–، في المرتبة الثانية ضمن قائمة أَغنياء العالم، إِذ تبلغ صافي ثروتهُ بـ (٢٠٢) مليار دولار. وتعد أَمازون حالياً أَكبر شرِكة مبيعات عبر الإِنترنت في العالم، وأَكبر شرِكة إِنترنت مِن ناحية الإِيرادات، وأَكبر مزود في العالم للمُساعدين الافتراضيين وخدمات البُنية التحتية السحابية عبر فرع خدمات أَمازون ويب، وامتِلاكهُ لصحيفة واشنطن بوست الأَمريكية الكُبرى[٤٢].
- **بيل غيتس Bill Gates :** يعد غيتس الشريك المؤَسس لشرِكة مايكروسوفت Microsoftوتُقدر ثروتهُ بـ(١٣٧) مليار دولار. ويعد أَحد أَبرز فواعل النِظام الدولي، إِذ لعب دوراً مُهِماً في اتباع استراتيجية دعم المُنظمات العالمية، مِن خِلال مُساهمتهُ المالية فيها، وعلى رأَسها مُنظمة الصحة العالمية، وتُمثل مُساهمتها قُرابة (١٠%) مِن ميزانيتها، مِما يعني أَنَّ المُنظمة لا يمكنها تحديد أَولويات الصحة العالمية بنفسها. إِذ كانت مؤَسسة غيتس لاعباً رئيسياً في الاستِجابة لفيروس كورونا، لقد كانت فعّالة على سبيل المثال؛ في إِنشاء مُجمع اللُقاحات "كوفاكسCOVA" ، وتعتقد الباحثة البريطانية (لينسي ماكغوي)؛ إِنَّ الدافع وراء استراتيجية غيتس ليس الربح المادي بقدر ما هو اعتِقادهُ بإِدراك السوق لِمُجريات الأَمور على نحوٍ أَفضل[٤٣].

وهذا يعني أَنَّ الأَشخاص العالمين وعابري القوميات لهُم تأَثير حتى على الدول مِن مستوى الدول الكُبرى. فأَشخاصاً مثل مردوخ وزوكربيرج وغيتس..، هُم من يحكمون العالم عبر القنوات الفضائية وشركات الالعاب والترفيه مثل ديزني التي تصنع الطفولة وتؤثر عليها بقيم العنُف والجنس، وهذا الإعلام العابر للقارات يصعب مواجهتهُ لامتلاكه قدرات هائلة تجعلهُ مُسيطراً ومؤثراً في تفاعُلات النِظام الدولي.

ب. مواقـع التواصـل الاجتمـاعيSocial Media : باتـت مواقـع التواصـل الاجتماعي ولاسيما شرِكة وموقع فيسبوك، تُعد أَحد أَهم الفواعل الدوليون مِن غير الدول لامتِلاكها مقومات التأَثير في تطورات الأَوضاع الإقليمية والدولية، إذ لم يعد تأَثيرها محصوراً في النِطاق الداخلي لبلدٍ ما، وإنما يمتد إِلى ميدان العلاقات الدولية، وأَخذت تـؤَدي دوراً فـي تفـاعُلات النِظـام الـدولي، عبـر تبنيهـا اسـتراتيجيات عديـدة، مِنهـا؛ اسـتراتيجية صـناعة الـرأَي العـام وتشـكيلهُ والتـأَثير فيـه، واسـتراتيجية نشـر التطـرف والترويج لخِطاب الكراهية، واستراتيجية التحريض على الفوضى وإِشارة الاضطرابات الاقليمية، فما حصل مِن اضطرابات في المنطقة العربية أَواخر العام٢٠١٠ أَو ما سُميت إِعلامياً بـ (ثورات الربيع العربي) التي انطلقت في تونس ثُم انتقلت إِلى مصر ثُم ليبيا واليمن..[٤٤] كان نتيجة تبني استراتيجية التعبئة السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت التليفزيوني، والإِعلام الإلكتروني بشكلٍ عام الذي قاد عملية الحشد والتظاهُر ضد الأَنظمة الحاكِمة، والتي بات لها مُضاعفات استراتيجية واسِعة النِطاق على النِظام الاقليمي العربي، فضلاً عن تداعياتها الدولية. ومِن هُنا يبدو تزايد نشاط الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل(فيسبوك وتويتر) اللتان أَدتا دوراً مُحرِكاً لتِلك الثورات، فأَصبحت تِلك الفواعل مُحركات للشعوب مِن أَجل التغيير، عبر استراتيجية توظيف التقنيات الاتصالية في نشر أَفكار

الإسلاميون الذين استفادوا مِن حداثة الغرب في ترسيخ ظهورهم[٤٥]. عليه يبدو؛ إنَّ هذه المواقع باتت تُمثل أَهم الآليات الاستراتيجية التي يتم توظيفها في إدارة الصِراعات والأَزمات الدولية، والتأَثير في سلوك الفاعلين الآخرين.

ت. المُنظمات غير الحكومية Non-governmental Organizations: في ظل التحولات العالمية لم يعد التركيز في تفسير البُنية الدولية على الدولة، بل فُعِلّت اجندات الشبكات عبر الوطنية ولاسيما المُنظمات غير الحكومية التي أَصبحت تُجسد قوة دولية ضاغِطة عبر تبني استراتيجية دعم القضايا الناشئة كحماية حقوق الإنسان، وقضايا البيئة، والإغاثة والمساواة والتحول الديمقراطي وغيرها مِن قضايا، ناهيك عن دورها في تبني استراتيجية تطوير الاتصالات والعلاقات بين الشعوب باستقلالية تامة عن الدول التابِعة لها مُتجاوزةً بذلك الحدود الوطنية للدول، فضلاً عن استراتيجية تحريك الرأَي العام الوطني والدولي،.. بفضل التكنولوجيا الجديدة كالأنترنت، ولها استقلاليتها وقطاعها الخاص، كالمُنظمات الإنسانية التي تمولها مُنظمة الأُمم المُتحدة، بحيثُ تعمل هذه المُنظمات في المناطق التي تفرضها الحروب، وكذلك في الدول الهشة لدعم التنمية وتزويد السُكان بالرعاية وتوفير سُبل التعليم، وكذلك مؤَسسات المُجتمع المدني التي تؤدي دوراً فعالاً في بلورة القوانين والسياسات[٤٦]. لذلك تعد فاعِلاً مُهِماً ومؤثراً في تغيير النِظام الدولي.

ث. الشرِكات مُتعدِدة الجنسياتMultinational Companies: هي إِحدى أَكثر التنظيمات تعقيداً، وتعد كياناً اقتصادياً يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، لها جنسية واحِدة، وشرِكة أُم واحِدة، ولها شرِكات وليدة أَو فروع في دولتين أَو أَكثر تتحكم فيها الشرِكة الأُم بشكلٍ فعال،تُسيطر على وسائل الإنتاج والتسويق وتتحكم بِها، فضلاً عن احتفاظها بالميزة التكنولوجية في بلدين أَو أَكثر، ولديها فروع تقع خارج حدودها لأَسباب

تتعلق بانخفاض كُلفة الإنتاج وانخِفاض أَجور الأَيدي العامِلة والظروف الاستثمارية، وتُخطط لِكُل قراراتها تخطيطاً شامِلاً..[٤٧] ومِن هُنا أَخذ النِظام الدولي يشهد تحولاً عميقاً، فمِن اقتصاد عالمي تتحكم الدولة في السيطرة عليه إلى اقتِصاد عالمي يتحكم اقتِصاد السوق فيه.

ج. أَنظمة وأَقاليم الأَمر الواقع De Facto Regions and Territories: هي كيانات تؤَدي كافة مهام الحكومات من صون النِظام والقانون، وتنظيم العلاقة بين الأَفراد والدولة، كحكومة اقليم كُردستان في شِمال العِراق، وبعض المناطق في الصومال، وجمهورية شِمال قبرص التُركية، والسلطة الفلسطينية، وبموجب القانون الدولي لا تُعتبر هذه الكياناتٌ دولاً، لافتِقارها لأحد العناصر الرئيسة للدولة على الأَقل[٤٨].

ثالِثاً: معيار النِطاق الجُغرافي والقدرات

يختلف الفاعلون مِن غير الدول مِن حيثُ نطاق أَنشطتهم وقدراتهم وعلى النحو الآتي[٤٩]:

١. فاعلون محليون يعملون داخل نِطاق الدولة، كحركة حماس الفلسطينية، وجماعة الحوثيون في اليمن، وجماعة الإخوان المُسلمين ذات الطابع العابر للقومية.

٢. فاعلون إقليميون، يعملون داخل إقليم مُعين مثل حزب الله اللُبناني.

٣. وهُناك فاعلون يتسع نشاطهم ليصل إلى النِطاق العالمي مثل تنظيمي القاعِدة و(داعش) الإرهابيين، مُستخدمين أَعمال العنُف الجماعي كاستراتيجية لهُم، وتُشكل تِلك الفواعل تحدياً مُلِحاً للأَمن العالمي، وكذلك مُنظمة التربية والعلوم والثقافة(اليونسكو)، وأَطباء بِلا حدود، ومُنظمة السلام الأَخضر وغيرها.

رابِعاً: المعيار الاقتصادي (الفواعل الاقتصادية)

تتحرك الدول وفق هذا المعيار بموجب تكتُلات اقتصادية اقليمية جديدة، تجمعهُم أَفكار ومصالح تتفق وتطلعاتهُم الخارجية، على سبيل المِثال لا الحصر؛ الاتحاد الأَوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيانASEAN)، ومُنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمُحيط الهادئ (ابيكAPEC)، واتفاقية التجارة الحُرة لأَمريكا الشمالية(نافتاNAFTA)، وتكتُل(بريكسB.R.I.C.S) الذي يضم كُل مِن (البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وجنوب إفريقيا)[٥٠]، فمِن أَهداف هذا التكتُل واستراتيجياتهُ إِعادة صياغة النِظام الدولي بِما ينزع الهيمنة الأَمريكية وإِدماج فاعلين جدُّد مِن القوى الصاعِدة وإِصلاح الأُمم المُتحدة، ومِن المُحتمل أَنَّ يصبح تكتُلاً لهُ اذرع جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية[٥١]. فهذا التكتُل وغيرهُ مِن الهياكل الاقليمية الجديدة للقوة لا بُد وأَنَّ تُغير سياسات النِظام الدولي وتفاعُلاته. وتشترك فواعل هذا المعيار في هدف تعظيم الربح والثروة، مثل الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، في مجال الإِنتاج والخدمات، كذلك مُنظمات الجريمة. وهي تؤَدي دوراً هاماً في رسم السياسة الاقتصادية للدولة[٥٢]. ووفق هذا المعيار فإِنَّ "النِظام الرأَسمالي أَصبح السِمة الرئيسة لشكل النِظام الاقتصادي العالمي، فالكُل يقبع تحت وطأَة نظرية المركز (الدول الرأَسمالية المُتقدِمة) والأَطراف(باقي دول العالم) التي ترتبط بالمركز ويستنزف الفائض المالي والنقدي وفي مُقدمتها الموارد الأَولية التي تقع في أَولويات عجلة الصِناعة".

مما سبق نخلص؛ إِنَّ الفواعل غير الدولاتية أَصبحت إِحدى الفواعل المُشارِكة في رسم وتنفيذ الكثير مِن قضايا النِظام الدولي ورسم السياسات العالمية، إِذ تم إِعطاء فرصة أَكبر لتِلك الفواعل، بحيثُ مُنِح لها الاستقلالية في اداء مهامها في بيئة بعيداً عن الضغوطات والعوائق التي تفرضها الدول، وهذا ما أَدى بِها لتكوين بيئة شبكية تنظيمية مع مُختلف الفاعلين والمُهتمين بالمجالات التنموية والبيئية والحقوقية في إِطار

الاستقلالية والشفافية. ويُفهم مِما سبق، إنَّ النِظام الدولي هو كُل التنظيمات والعادات والتقاليد والمبادئ والأَسُس والقواعد القانونية وغير القانونية التي تُنظم العلاقات الدولية بكافة مجالاتها، والمُميزة لجماعةٌ بعينها، التي تواطأت هذه الجماعة على قبولها وأتباعها في تنظيمها لِما ينشأ داخل إطارها مِن علاقات وروابط، ويحتوي على وحدات وأَنماط التفاعُل فيما بينها والمنظومة القيمية التي تتحكم فيه. ويتوقف استِقرارهُ على قيام كُل وحدة بوظيفتها في إِطار علاقة التفاعُل بين الوحدات السياسية والنِظام الدولي ككُل.

المبحث الثاني

استراتيجيات الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات المؤثرة في تحولات النِظام الدولي

برزت الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات كقوى فاعِلة في النِظام الدولي، يتعدى نشاطها الحدود الوطنية، وما يُميز هذه الشرِكات هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة وفي إِطار استراتيجية عالمية كُلية تهدف إِلى زيادة أَرباح الشرِكة الأَم، وأَخطر مظاهر التناقض بين استراتيجية الشرِكات مُتعددة الجنسيات ومصالح الدول المُضيفة تتمثل في تِلك القيود التي تفرضها الشرِكات على نشاطها في مُختلف أَنحاء العالم وبالذات على تصدير مُنتجاتها للدول الأخرى لأَسباب تتعلق بالاستراتيجيات السياسية والعسكرية لشركة الدولة الأَم(*)، بعد أَنَّ أَصبحت تِلك الشرِكات ولاسيما الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة، وفي ظل الاستراتيجيات المُتبناة مِن قبلِها فاعِلاً مؤثراً في هرمية النِظام الدولي في ظل امتِلاكها برامج مُتكامِلة للسلوك في المجال العالمي. وللوقوف على هذا الموضوع تم تقسيم المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأَول : استراتيجية الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة بوصفها لاعباً جديداً في النِظام الدولي

تأَسس النظام الدولي الراهن في مُجملهُ على فكرة السوق الحُر، والتي كان مِن ضمن ما أَدت إِليه أَنها مهدت الطريق لخصخصة الأَمن، وبزوغ الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة. فالدولة في صورتها الحالية لم تعد هي وحدها التي تحتكر استخدام القوة العسكرية. بل بدت الشرِكات العسكرية الخاصة في الكثير مِن الأَحيان أَكثر قدرة على إِدارة الحروب، والإِسهام في تكوين الجيوش. وأَصبحت هذه الشركات اليوم جزءً لا يتجزأً مِن الحروب الحديثة وحققت مئات الشرِكات أَرباحاً خيالية، مِن خِلال توقيع عقود مع حكومات دول عديدة، مُقابل القيام بأَعمال أَمنية وعسكرية فيها، خاصةً في أَفغانستان والعِراق وغيرهُما، وهذا ما جعلها أَحد أَهم الفاعلين في مسار النِظام الدولي وتحولاتهُ. وهذا ما جسد دافِعاً للباحث للتطرق إِلى هذه الشرِكات واستراتيجياتها، في ضوء التقسيم الآتي:

أَولاً: مفهوم الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة وخصائصها

لا يوجد تعريفاً مُتفقاً عليه بين الباحثين لمفهوم شرِكات الأَمن الخاصة، أَو ما تُسمى أَحياناً (شرِكات تجنيد المُرتزقة وتأَجيرهم) وهذا المُصطلح بقى يُلازمها مِنذُ فترةٍ بعيدةٍ، وجاء ذلك في ظل غياب شرِكات مُتخصِصة في تقديم خدماتها العسكرية والأَمنية والتي باتت تُعرف اليوم بالشرِكات الأَمنية الخاصة أَو الحماية الأَمنية[٥٣]. والتي تُعرف بانها كيانات يتم إِنشاؤها في شكل مؤسسات أَعمال أَو شرِكات تجارية خاصة تسعى لتحقيق الربح مُقابل تقديم خدمات عسكرية أَو أَمنية للدول التي تطلب تِلك الخدمات، وترتبط بِشكلٍ مُعقد بالحرب والنِزاعات، كالتدريب العسكري والدعم اللوجستي وشِراء الأَسلحة والمُعِدات العسكرية وصيانتها والتخطيط الاستراتيجي وحِراسة السفارات والدبلوماسيين

وضمان أَمن الأَفراد والمُمتلكات، وتقديم المعلومات الاستِخباراتية والاستِشارات الأَمنية والتقنية، وفي بعض الأَحوال المُشارِكة في القِتال إلى جانب القوات المُسلحة وذلك خِلافاً لِما تدعيه الدول المُستخدِمة لهذه الشرِكات مِن أَنَّ دورها لا يتضمن مُهِمات القوات المُسلحة[٥٤]. ومِن هُنا يبدو أَنَّ لتِلك الشرِكات خصائص عديدة، أَهمُها[٥٥]:

١. الطابع التجاري لأَنها تُقدم الخدمات مُقابل الحصول على الربح المادي شأَنها شأَنَّ غيرها مِن الشرِكات التجارية والاقتصادية ذات الطابع الخاص.

٢. المهنة الأَساس لهذه الشرِكات هي التجارة في الأَمن والأَمان وتوريد مُقاتلين أَو سِلاح ومُعدات عسكرية أَو تدريب أَو تقديم معلومات استخباراتية.

٣. إِنَّ الطابع الخاص لعمل هذه الشرِكات هو العمل في القطاعين العسكري والأَمني.

٤. إِنَّ هذه الشرِكات ذات طبيعة خاصة أَي أَنها مملوكة لأَفراد يقومون بإِنشائها لحسابهم الخاص لتحقيق الأَرباح المادية وليست لحكومات أَو دول.

٥. تتدخل هذه الشرِكات في صِراعات خارج دولة المنشأَ وتعمل عادةً خارج دولة المنشأَ، وتعمل في وضعية النِزاعات المُسلحة أَي اثنائه وأَيضاً بعدهُ.

٦. تمتلك هذه الشرِكات سجلاً تجارياً وهيكلاً تنظيمياً مُحدداً، وتتفاوت في أَحجامها وإِمكانياتها وقدراتها المادية، فهي تتراوح بين شرِكات صغيرة تقوم بتقديم خدمات استشارية فقط، إِلى شرِكات أَمنية ضخمة عابرة للحدود، تقدم خدمات ذات مستوى عالي وتتدخل عسكرياً في الميدان لاسيما في حالة الحروب.

ثانياً: نشأَة الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة ومهامها

بدأَت وسائل الإِعلام العالمية تتحدث عن بروز لاعباً جديداً في حروب العصر الحديث بدأَ يُغير معالم النِظام الدولي وهيكليتهُ أَلاَّ وهو الشرِكات العسكرية والأَمنية

الخاصة، فبعدما كانت الحروب في الأَزمنة السابقة تُدار بين جيوش تابِعة للدول، أَصبحت الشرِكات توظف الجيوش النِظامية عبر مئات الجنود الأكفاء مِن ذوي المهارات القتالية الفذة وتنخرط في ميادين الحروب بِناءً على عقود تبرمها مع أَطراف النِزاع، كما توفر تِلك الشرِكات لزبائنها خدمات الحروب الافتراضية[٥٦]. وبدأَ نشاط هذه الشرِكات بالتصاعُد في الثلث الأَخير مِن القرن العشرين، وانتشرت في العديد مِن أَرجاء العالم ولاسيما في الولايات المُتحدة (التي تمتلك أَكبر وأَقوى شرِكات عسكرية وأَمنية مُنتشِرة في العديد مِن دول العالم) وفرنسا وبريطانيا وجنوب أَفريقيا، وبدأَت تُقدم خدماتها لمن يطلبها نظير المال، وأَسهمت في قلب أَنظمة الحكُم في العديد مِن الدول ولاسيما في أَفريقيا[٥٧]. كما أَكدت المُمارسة أَنه يمكن لتلك الشرِكات إِقحام مُتعاقديها مُباشرةً في الأَعمال القتالية بِناءً على طلب مِن الحكومة المُتعاقدة، وبِما أَنَّ القانون الدولي يحظر عمل المُرتزقة، بذلك نكون قد انتقلنا مِن الارتزاق العسكري الفردي إِلى الارتزاق العسكري المؤسسي أَو المُنظم الذي سيؤثر في معالم النِظام الدولي وتحولاتهُ[٥٨].

ومؤَخراً كانت هذه الشرِكات أَداةً هامةً في غزو أَفغانستان٢٠٠١ والعِراق٢٠٠٣. إِذ برزت أَكثر مِن (٥٢) شركة أَمنية في افغانستان، و(١٠٠) شرِكة عامِلة في العِراق وكانت ولم تزل هذه الشرِكات موضع جدل وانتقاد، لتداخل وظائفها مع الوظائف التقليدية للدولة (الأَمن والدفاع)[٥٩]. إِذ بدأَت نشاطاتها في الكثير مِن الأَحيان تشبه نشاط المُرتزقة في مناطق النِزاعات المُسلحة، إِذ تقوم بأَعمال وحشية وانتِهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإِنساني، ومِن قبيل ذلك الدور الذي قامت به الشرِكة العسكرية الأَمريكية سيئة الصيت (بلاك ووتر) في احتِلال افغانستان والعِراق دعماً للقوات الأَمريكية[٦٠].

ومِن هُنا يبدو أَنَّ مهام هذه الشرِكات تتوزع بين المهام القانونية مثل تدريب وحماية المُنشآت والشخصيات، والمهام غير القانونية التي تكمنُ في المُشاركة في الحروب والنِزاعات والتجسُس.

ثالثاً: الاستراتيجيات المُتبناة مِن قِبل الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة

تتبنى الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة استراتيجيات عديدة لتحقيق أَهدافها، والتأَثير في النِظام الدولي، ومِن أَهمُها[٦١]:

١. **الاستراتيجية الاعتمادية:** إنَّ الاعتماد على الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة يؤدي إِلى خلق حالة من الاعتمادية، لقيامها بوظائف الأَمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بِها، مِما يترتب عليه ضعف قطاع الأَمن الوطني في هذه القطاعات.

٢. **استراتيجية الجاذبية:** يُشكل العمل في الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة جذباً مالياً للأَفراد حتى بالنسبة للذين لا يزالون يخدمون في القوات المُسلحة الوطنية، ولاسيما أَنَّ بعض تِلك الشرِكات مُدرجة في قائمة أَسواق الأَسهم والسندات، وتُحقق أَرباحاً لمُستثمريها.

٣. **استراتيجية استِغلال البُنية القانونية:** إنَّ دولاً عديدة في منطقة الشرق الأَوسط ليست لديها منظومة قانونية تُمكِنها مِن تنظيم عمل هذه الشرِكات، ومُحاسبة أَفرادها في حال ارتكابهم انتِهاكات. كما أَنَّ بعض الدول التي تُعاني مِن صِراعات أَهلية، مثل سوريا، تُثير مسالة تقنين وجود هذه الشرِكات فيها قضية أَنَّ يكون الترخيص لإِنشائها مُرتبطاً بانحيازها لأَطراف دون أَخرى، وتتصاعد تحديات إِخضاع الشرِكات الأَمنية الخاصة للمُساءلة في ظل تبنيها استراتيجية الحفاظ على سرية عقودها لتعزيز قدراتها التنافُسية، واجتذاب المزيد مِن العُملاء.

٤. **استراتيجية البدائل:** إنَّ التعاقُد مع شرِكات بديلة يعد إحدى التحديات التي يواجهها تحديد نِطاق مسؤولية الشرِكات أَعلاه، فربما يتم التعاقد مع شرِكة لها سُمعة جيدة، وبالتالي تتعاقد هذه الشرِكة مع شرِكة أَخرى تقوم بتأَدية الأَعمال بدلاً عنها، والتي يمكن للشرِكة الأَخيرة بطبيعة الحال أنَّ تتعاقد مع شرِكة أَخرى لتقوم بتِلك المهام، وهكذا دواليك، ليصبح من الصعوبة بمكان تحديد الأَفراد المسؤولين عن هذه المهام وإِحالتهم على القضاء في حال حدوث انتِهاكات.

رابِعاً: أَبرز الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة

١. **شرِكة بلاك ووتر:** تُعد (شرِكة بلاك ووتر) مِن أَهم الشرِكات العالمية في مجال تقديم خدمات أَمنية وعسكرية. تأَسست الشرِكة عام١٩٩٦ وفق القوانين الأَمريكية على يد (اريك برنس) الضابط السابق في القوات البحرية الخاصة(المارينز)، وتوسعت في أَعمالها بعد أَحداث ١١ أَيلول٢٠٠١، ودخلت إِلى العِراق بعد عام٢٠٠٣، وعملت على ضمان أَمن كِبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في بغداد، وكذلك حماية المباني والمُنشآت النفطية. وغيرت "بلاك ووتر" أَسمها مرات عدة، بسبب الفضائح التي لاحقتها، خاصةً خِلال قيامها بمهامها الأَمنية في العِراق بعد العام ٢٠٠٣، إِذ غيرت أسمها الى (Xeservice) ثُم (أَكاديمي) في العام٢٠١١، وتمتلك الشرِكة أَكبر موقع خاص للتدريب والرماية في الولايات المُتحدة، ولديها قاعِدة بيانات لنحو (٢١) ألف جندي سابق مِن القوات الخاصة، تستطيع الاعتِماد على خدماتهم، ولديها تجهيزات عسكرية متطورة، لا تقل عمّا تمتلكهُ الجيوش النِظامية[٦٢]. وتُجند (بلاك ووتر) مئات مِن المواطنين، سِواءً مِن الولايات المُتحدة أَو مِن دول أَخرى، وفق عقود يتم توقيعها معها بعد موافقة الإِدارة الأَمريكية، للقيام بمهام أَمنية خاصة. وظهرت هذه الشرِكة كشريك للولايات المُتحدة في المخاطر والأَرباح ولتنفيذ أَهداف خارجة عن القانون،

وكذلك لتقليص عدد الجيوش الأَمريكية ولاحتواء البطالة[٦٣]. إذ يتوزع مُرتزقتها في أَكثر مِن(٤٠) دولة. وبحسب صحيفة "لوموند" الفرنسية، فقد وقعت هذه الشركة أَكثر مِن(٤٥) الف عقداً لتقديم خدمات أَمن وحماية في دول الشرق الأَدنى، وحققت أَرباحاً مالية تُقدر بنحو(١,٨) مليار دولار، عن طريق عقود تم توقيعها مع حكومات دول العالم. ففي عام٢٠٠٩، وقعت الولايات المُتحدة الأَمريكية عقداً مع(بلاك ووتر) لإرسال نحو(٢٨) ألف مُرتزق إلى العِراق. ثُم عقداً في عام٢٠١٢ لإرسال نحو (١٥) ألف مُرتزق إلى أَفغانستان[٦٤].

٢. **شرِكة دينكورب أَو داين كورب:** التي تعد واحِدة مِن أَكبر الشرِكات الأَمنية الخاصة في العالم، وتعتمد في هيكليتها على استقطاب المُتقاعدين مِن ضباط أَمريكيين وجنود سابقين كان لهُم دوراً في معارك عديدة، ووقعت الشرِكة عقود تدريب وحماية ضخمة وارتكبت انتِهاكات وأَعمال إِجرامية في افغانستان والعِراق، وتم ضبط موظفي الشرِكة في عمليات تهريب مُخدرات على الحدود الأَمريكية[٦٥]. وما يثبت مكانة هذه الشرِكة ودورها المؤثر في النِظام الدولي، هو ما قامت به الولايات المُتحدة عقب انتهاء الحرب الليبيرية الثانية عام٢٠٠٣، عندما استعانت بالقطاع الخاص لتأَسيس جيش وطني لليبيريا يتسم بدرجة مِن الكفاءة، وتم اختيار شركة (داين كورب) لإعادة تأَسيس الجيش الوطني الليبيري. وهذا القرار كان بمنزلة أَول مرة خلال (٢٠٠) عام تستأَجر فيها دولة ذات سيادة شرِكة مقاولات خاصة لتكوين القوات المُسلحة لدولة أَخرى ذات سيادة، ومِن جهةٍ اخرى استأَجرت الإِدارة الأَمريكية شرِكة (داين كورب) لتدريب وتسليح قوات حفظ السلام من أَوغندا وبوروندي، ونشرها في الصومال[٦٦].

٣. **شركة جي فور إِس (G4S):** هي شرِكة أَمنية بريطانية مُتعددة الجنسيات أُنشئت في٢٠٠٤ ويقع مقرها الرئيسي في لندن، تصف نفسها بأَنها "المجموعة العالمية

الرائدة في مجال الأَمن"، وهي مُتخصصة بإدارة القطاعات ذات المخاطر العالية. توظف G4S أَكثر مِن (٦٢٠) أَلف شخص، مِن حول العالم. تعد أَكبر شرِكة أَمنية في العالم مِن حيثُ العوائد والعمليات التي تشمل (١٢٥) دولة، متواجِدة في كُل دول اوروبا والولايات المُتحِدة وفي العِراق وافغانستان ومصر ولُبنان وإِسرائيل وغيرها، وقُدَّر دخلها السنوي في عام٢٠١٤ بنحو(٩,٦) مليارات دولار. تتولى الشرِكة مسؤولية الأَمن في أَكثر مِن (١٥٠) مطاراً في العالم، كما يتولى عناصرها وظيفة رِجال شرطة في بريطانيا، وحماية العديد مِن السجون[٦٧].

تأَسيساً على ما سبق يبدو؛ إِنَّ انخراط تِلك الشرِكات في الصِراعات يفضي إِلى تعاظم مُعدلات العنف، وتنامي اعتماد الحكومات على نمط الحروب بالوكالة في التفاعُل مع السياقات السياسية، وبالتبعية المزيد مِن الفوضوية داخل النِظام الدولي لتجسد بذلك فاعِلاً عالمياً مؤثراً في النِظام الدولي المُعاصر وتحولات هيكليتهُ. إِذ إِنَّ ملامح هذا النِظام، والخلفية الفلسفية للنِظام الرأَسمالي ستُعززان في المُستقبل أَدوار القطاع الخاص في المجال العسكري. فالعالم اليوم يشهد ظاهِرة خصخصة الحروب والأَمن في النِظام الدولي الراهن. فالطلب على الخدمات العسكرية والأَمنية المتنوعة ارتهن بطبيعة الأَزمات التي يواجهها المُجتمع الدولي، وتعويل الكثير مِن الفاعلين على الحلول العسكرية في حلحلة أَزماتهُم. فهذه الشرِكات تتسم بدرجة عالية مِن الاحترافية والانضِباط تجعلها تتفوق على بعض الجيوش النِظامية، حيثُ تتم هيكلة هذه الشرِكات وتكوينها ككيانات مُتعدِدة الجنسيات، مُشاركة في النِظام المالي الدولي، وهو ما يجعلها مُختلفة عن الصورة النمطية التقليدية للمُرتزقة في العصور القديمة. كما أَنَّ هذه الشرِكات تُقدم للدول بديلاً عسكرياً ذا تكلفة أَقل (مُقارنة بالجيوش النِظامية)، بسبب

حُرية تلك الشرِكات في الابتِكار، والقدرة على التطوير في غضون وقت قصير، فضلاً عن تحررها مِن الجمود البيروقراطي الذي تُعانيه بعض الدول.

المطلب الثاني: تأَثير الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للشرِكات مُتعدِدة الجنسيات على النِظام الدولي

إنَّ تمكُن الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات مِن بلوغ أَهدافها يعتمد على تبني استراتيجيات، وبِما أَنَّ الهدف الرئيس لتِلك الشرِكات يكمنُ في تحقيق الربح فأَنَّ أَمراً كهذا أَدى إِلى تنوع نشاطها وتعدُد استراتيجياتها لبلوغ أَهدافها.. إِذ تؤثر هذه الشرِكات تأَثيراً ايجابياً وسلبياً في كافة المجالات على الدولة المُضيفة وخصوصاً البُلدان النامية وصِناعة القرار السياسي في تِلك البُلدان، وعلى هيكلية النِظام الدولي بشكلٍ عام، والتي تجعل مِن تِلك الشرِكات فاعِلاً مؤثِراً فيه. وفي أَغلب الأَحيان تبني الشرِكة استراتيجيتها وفق إِدراك الشرِكة الأُم لنقاط القوة أَو الضعف (السياسية والاقتصادية، الداخلية والخارجية) وبغية الإِحاطة بتِلك الاستراتيجيات وللوقوف على أَثارها، تم تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

أَولاً: الاستراتيجية السياسية

يعد الجانب السياسي جانِباً مُهِماً في عمل الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، إِذ مِن خِلال قوتها الاقتصادية تسعى للضغط على الدول الضعيفة لاقلمة سياستها العامة وفق رغبات الدول الأَم لهذه الشرِكات وتحقيق أَهدافها ومصالحها، وذلك مِن خِلال اتباع عدة استراتيجيات مِنها[٦٨]:

١. **استراتيجية الوحدة:** تتصف الشرِكات مُتعددة الجنسيات باتباع استراتيجية وحدة القرار ووحدة التعرف والتخطيط والموارد الإِنسانية والمادية، فالشرِكة الأم وفروعها ومُنشأَتها التابِعة لها تكون هرماً مُتكامِلاً.

٢. **استراتيجية التحالُفات والتكتُلات الاستراتيجية:** تُعد التحالُفات التي تعقد بين العديد مِن الشرِكات مُتعددة الجنسيات مِن أَهم استراتيجياتها، حيثُ تسعى هذه الشرِكات المُحافظة على علاقات التكامُل والتنسيق فيما بينها عبر إِقامة تحالُفات استراتيجية مِن أَجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المُشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية في العالم واستِفادة كُل واحِدة مِنها بالمزايا التي تملكها الاخرى كالمزايا التكنولوجية، وأساليب التسويق والمهارات الإِدارية[٦٩]. فضلاً عن التحالُفات التي تعقدها الشرِكات بين الدولة الأُم والبلد المُضيف باتباع استراتيجية الباب المفتوح لتحقيق الأَرباح.

٣. **استراتيجية إِدارة الشرِكات وتنظيمها:** يُعد التخطيط الاستراتيجي أَداةً مُهِمة لإِدارة هذه الشرِكات وتحقيق ما ترغبهُ والتعرف على نواياها المُستقبلية، فالتخطيط يُحقق لها اقتناص الفرص، وزيادة العوائد وتحقيق مُعدلات مُرتفعة في المبيعات والأَرباح. فالقرارات الاستراتيجية يتم اتخاذها مِن الشرِكة الأَم، والتي تُحدد اتجاهات الشرِكة وأَهدافها، والبدائل المُحتملة عند تغيير البيئة العالمية[٧٠].

٤. **استراتيجية الدخول والخروج:** إِنَّ أَهمية وقوة الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات تزداد كُلما كانت تُمثل جزء أَكبر مِن عمليات الاستِثمار والإِنتاج داخل الدولة المُضيفة، ويأَتي تأَثير تِلك الشرِكات على اتخاذ القرارات عبر استراتيجية الدخول والخروج، وتشمل قرارات الاستِثمار في مجالات جديدة والمشاريع المُشتركة ومشاريع الاستحواذ، ومِن ثُم فان هذه القرارات تعد ذات أَهمية كبيرة للدولة المُضيفة إِذا ما كانت بصالحها وتستطيع الشرِكات مِن خِلالها التأَثير على الدول لتحصل على ما تُريد[٧١].

٥. **استراتيجية إِلغاء أَو اتخاذ القرارات المُتصِلة بتخفيض أَو زيادة الإِنتاج في بلدٍ ما،** وهذا لهُ تأَثير على الدول المُضيفة، لان تخفيض الإِنتاج لهُ أَثار سلبية على

الدول المُضيفة وزيادتها لهُ اثار ايجابية، ومِن ثُم تستخدم الشرِكات هذه الاستراتيجيات للتأَثير على القرارات السياسية للدولة المُضيفة.

٦. **استراتيجية القوة الناعِمة:** تُمارس الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات استراتيجية القوة الناعِمة على الدولة المُضيفة مِن خِلال اختيار شخصيات وكلاء لها ليكونوا مؤَثرين داخل الدولة، كما تحاول السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر استخدام أَجهزة الإعلام لتوضيح مزايا تِلك الشرِكات ومُساعدة حكومة الدولة الأَم للسيطرة وتحقيق الأَهداف في حكومات الدول المُضيفة[٧٢]. فضلاً عن دعم العمل الخيري والإنساني على الصعيد الدولي، فطبقاً للإحصائيات فأَنَّ تِلك الشرِكات مسؤولة عن(٨٧%) مِن المُساعدات المُقدمة للدول الفقيرة، ومِن الأَمثلة على ذلك هو إقامة شركة (كوكا كولا) شراكة مع (مُنظمة الروكاري) الدولية لمُساعدة الحكومة الهندية لتحصين السُكان مِن مرض شلل الأَطفال[٧٣]. وكذلك (شركة شل Shell) في بنغلادش تُكرس نفسها للمبادئ الأَساسية المُتصِلة بالصحة والسلامة والبيئة، كما تعمل الشرِكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

٧. **استراتيجية الضغط المُباشر وغير المُباشر:** تؤدي الشرِكات دور جماعات ضغط على الدولة المُضيفة لبلوغ أَهدافها ومصالحها، بشكلٍ مُباشر وغير مُباشر، فعلى النحو المُباشر يكون عن طريق البعثات الدبلوماسية. أَما على نحوٍ غير مُباشر يكون عن طريق إثارة إحدى القضايا المُتعلقة بالسياسة، حيثُ استطاعت شرِكات الطيران إدراج موضوع الإرهاب على أَجندة الأُمم المُتحدة بعد زيادة عدد الطائرات المُختطفات نهاية سبعينيات القرن العشرين عن طريق الدول التي يعتمد اقتصادها على السياحة[٧٤].

٨. **استراتيجية استِخدام رؤَوس الأَموال والدعم السياسي:** تعمل تِلك الشرِكات على إنشاء علاقات وثيقة مع عدد مِن الفئات المحلية التي يمكن تثقيفها سياسياً بنقل القيم السياسية والديمقراطية التي تحكُم عملها، كتأَسيس مُنتديات وجمعيات ذات طابع سياسي وثقافي وتمويلها لتحريك وتنشيط حُرية الرأَي السياسي في الدول النامية، وغرس سياسة مؤَيدة لهذه الشرِكات(٧٥). إذ تتبنى هذه الأَخيرة استراتيجية استِخدام رؤَوس الأَموال التي بحوزتها للتأَثير على قيمة عُملة الدول النامية ومِن ثُم التأَثير على المراكز السياسية للحكومات(٧٦). ودعم جِهات سياسية (أَحزاب ووزراء ومؤَسسات سياسية) داخل الدولة الأُم مادياً وإعلامياً ولاسيما في فترة الانتخابات مِما يعود عليها ببعض الامتيازات(٧٧).

٩. **استراتيجية تغيير الأَدوار السياسية:** تعمل هذه الشرِكات على تقويض الدور السياسي للدولة وتغييرهُ، إذ تستعين بموظفين دوليين تابعين لمُنظمات دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومُنظمة التجارة الدولية لكي يحلو محل الحكومات الوطنية. كما أَنَّ لهذه الشرِكات نفوذ كبير في تِلك المُنظمات، حيثُ تُمارس مُقابل القروض التي تمنحها للدول النامية إمكانية الضغط لغرض إعادة هيكلة الاقتصاد ومِن ثُم إشاعة التوتر السياسي. كما وأَدى تقليص دور الدولة السياسي والاقتصادي إلى تنامي تأَثير الشرِكات على السياسات الاقتصادية للدول وتدخلها في شؤَونها الداخلية لتبديل سياساتها، وأَدى كُل هذا إلى إضعاف سيادة الدولة وتقليص دورها السياسي، ومِن ثُم التأَثير في هيكلية النِظام الدولي(٧٨).

١٠. **استراتيجية تشكيل المُنظمات السياسية:** تقوم هذه الشرِكات بتشكيل مُنظمات سياسية ليبرالية للوقوف بوجه الحركات والاتجاهات الوطنية والتقدُمية وتزود تِلك المُنظمات بالمال والسِلاح.

ثانياً: الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية

تتبع الشركات مُتعدِدة الجنسيات استراتيجية اقتصادية لتحقيق أَهدافها، وتدعيم موقعها في النِظام العالمي وتؤثر مِن خِلالها في تحولات هرميتهُ، ويمكن إيجاز ذلك بالنقاط الآتية[٧٩]:

١. **استراتيجية نشر الرقعة الجُغرافية لأنشطتها الاقتصادية وتنويعها:** سِعة الأَسواق صفةٌ تميزت بِها الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، فهذه السعة وامتدادها الجُغرافي خارج حدود الدولة الأُم لامتلاكها الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة، يُعد أَهم مُميزات تِلك الشرِكات، التي عمدت على تبني استراتيجية تنويع أَنشطتها الاقتصادية على نحوٍ كبير رغبةً في تقليل احتِمالات الخسارة التي قد تقع فيها تِلك الشرِكات، ولهذا تلجأَ إِلى تنويع إِنتاجها[٨٠]. على نحوٍ جعلها فاعِلاً مؤثراً في النِظام الدولي.

٢. **زيادة مُعدل التكوين الرأَسمالي:** إِنَّ مُعظم الدول ولاسيما النامية تُعاني مِن نقص في رؤَوس الأَموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها مِما يؤَدي للجوء إِلى الاستِثمارات الأَجنبية المُباشِرة التي تأَتي مُعظمها مِن جانب الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات التي تستثمر أَموالها في قطاعات اقتصادية متطورة، وتظهر أَهمية تلك الاستِثمارات في زيادة مُعدل التكوين الرأَسمالي، الذي يُساهم في تدفق رؤوس الأَموال الأَجنبية وسد الفجوة بين احتياجات الدول مِن رؤَوس الأَموال اللازمة للتنمية[٨١].

٣. **خلق فرص عمل وتقليص مِن حجم البطالة وحدة الفقر** لقدرة الشرِكات مُتعددة الجنسيات على التشغيل. فوجود تِلك الشرِكات التي تقوم بالاستِثمار في بُلدان عالم الجنوب سوف يؤَدي إِلى خلق علاقات تكامُل بين أَوجه النشاط الاقتصادي في الدول عبر تشجيع المواطنين على إِنشاء مشروعات لتقديم المُساعدات اللازمة أَو المواد الخام

للشرِكات الأَجنبية وهذا سوف يؤَدي لزيادة عدد المشاريع الوطنية وتنشيط صِناعة المقاولات وخلق فرص جديدة للعمل.

٤. **استراتيجية الإنتاج العالمي:** مِن الاستراتيجيات التي تعول عليها الشرِكات مُتعددة الجنسيات في عملها هي ظاهرة الإنتاج عن بُعد (لا مركزية الإنتاج)، وتتسم هذه الاستراتيجية بإعادة رسم خريطة الإنتاج عالمياً، حيثُ تعمد شرِكة مُعينة إلى التخصُص في إنتاج سلعة مُعينة مروراً بِكُل مراحل إنتاجها ولكن دون أَنَّ تستقر في بلد مُعين، وهذا يعني الانتِقال مِن الاستراتيجية الإنتاجية الوطنية إلى استراتيجية الإنتاج العالمي بعدم تمركز أَو حصر الإنتاج محلياً. فهذه الشرِكات تقوم بإنتاج كميات أَكبر ونوعية أَجود مِن السلع والخدمات. ولكنها تتحكم في أَسعار المُنتجات ورُبما احتكارها لتحقيق مصالحها[٨٢].

٥. **استراتيجية التوسع والهيمنة والانتِشار:** إنَّ الشرِكات مُتعددة الجنسيات لها استراتيجيات عديدة للنمو والتوسع والانتِشار عبر أَقاليم العالم، بسبب نجاحها في اتباع أَفضل الطرق لتحقيق أَهدافها، وتظهر هيمنة هذه الشرِكات على الاقتِصاد العالمي كما في(شرِكة كوكا كولا coca cola)[٨٣] التي تجاوز دخلها التشغيلي (١٠,٩) مليار دولار، وأَصولها المالية (٨٦,٣٨) مليار دولار عام٢٠١٩[٨٤] ومع تطور النِظام الرأَسمالي أَصبحت العملية الإنتاجية لهذه الشرِكات ذات بُعد دولي بدلاً مِن البُعد الوطني. ويتضح سطوة تِلك الشرِكات في الأَسواق العالمية مِن حقيقة أَنَّ (٨٠%) مِن تِجارة بريطانيا و(٥٠%) مِن تجارة الولايات المُتحدة واليابان هي مُعاملات بين شرِكات وفروع للشرِكات نفسها في بُلدان أَخرى[٨٥]. كما تستحوذ تلك الشركات على (٨٠%) مِن إجمالي مبيعات العالم، فضلاً عن اتساع حجم إيراداتها، فقد احتلت شركة (ميتسوبيشيMitsubishi) اليابانية بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (١٩,٤٠٤) مليار دولار

المرتبة الأُولى بين أَكبر (٥٠٠) شرِكة والتي يصل إجمالي ايراداتها إلى نحو (٤٤%) مِن الناتج المحلي الإجمالي العالمي[٨٦]. لقد أَثرت هذه الشرِكات بشكلٍ عام في النِظام الدولي وأَصبحت تفرض وجهة نظرها على المُجتمع الدولي، وأَصبح أَصحاب هذه الشرِكات يمتلكون رأَس مال ضخم يفوق ميزانيات دول كُبرى، ومِثال على ذلك؛ شرِكة (جنرال موتورز General Motors) الأَمريكية ناتجها القومي أَكبر مِن الناتج القومي لِكُل مِن سويسرا وجنوب أَفريقيا وباكستان، وكذلك شرِكة(جوديير للإِطارات المطاطية) ميزانيتها أَكبر مِن ميزانية السعودية[٨٧].. وتتبع هذه الشرِكات عدة استراتيجيات في الانتِشار والهيمنة ومِنها: استراتيجية إِنشاء وانتِشار الفروع الجديدة الأَقل كُلفة تابعة لها لمد نشاطها في أَرجاء مُختلفة مِن العالم، واستراتيجية الانتِشار الخارجي بعمل عقود مع شرِكات أَخرى، فالشرِكات تتوقف عن إِنتاج سلعة مُعينة وتقوم باستيرادها مِن خارج البلد وذلك عن طريق التعاقُد، حيثُ قامت شرِكة (General Motors) بغلق عدد مِن المصانع المملوكة لها، وشرائها قطع غيار مِن بُلدان أَخرى مِما جعلها فاعِلاً مؤثِراً في تحولات النِظام الدولي[٨٨].

٦. **استراتيجية تحويل المُنتجات وتغيير أَسعارها:** يوَّلد نِظام الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات العديد مِن تحويلات المنتوج في النِظام نفسهُ،وبين فروع الشرِكة. ومِن أَهم استراتيجيات تحويل المنتوجات هي[٨٩]:

أ. **استراتيجية تنمية المُنتج:** وهي استراتيجية تهتم بإِجراء تغييرات على المُنتجات والخدمات الأَساسية التي تقوم الشرِكة بتصنيعها، وينتج عن تطبيق هذه الاستراتيجية زيادة مُستمرة في حجم الطلب الكُلي والمتوقع ومِن ثُم تعزيز موقع الشرِكة في السوق.

ب. **استراتيجية التكامُل في الإِنتاج والتسويق[٩٠]:**

- استراتيجية التكامُل في (الإنتاج): سِواءً كان التكامُل رأسي أَو عمودي في الإنتاج وذلك عندما يُقرر المُنظم، إنتاج على الأَقل بنصف المواد الضرورية لصِناعة المنتوج النهائي.

- استراتيجية التكامُل في (التسويق): تكمنُ في توسيع السوق لمُنتجات وخدمات الشرِكة عبر الحصول على حصة أَكبر في السوق الحالية أَو البحث عن أَسواق خارجية في مناطق جيو اقتصادية مُهِمة في العالم. كاستراتيجية شرِكة (كوكا كولا) في تركيزها على تنمية السوق ابتداءً مِن استراتيجية التوسع في أَمريكا الشمالية واوروبا والاهتمام الاستثنائي بسوق الصين والدخول السريع إلى أَسواق أَوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابِقاً. وشرِكة (فورد وجنرال موتورز) تُقدم منتوجاتها في الولايات المُتحدة التي تستعمل في السيارات المُجهزة مِن طرف فروعها في أَوروبا.

ح. **استراتيجية إعادة تموضع الإنتاج:** ويعني بها تحويل الإنتاج المحلي إلى الخارج خصوصاً في ما يتعلق بالنشاط الصِناعي ويتم ذلك عبر إزاحة الحواجز الجمركية، وتوسيع المُنافسة بين الأَطراف المُحتكِرة للسوق العالمية، دون إحداث حرب سعرية، وتمديد دورة حياة المنتوج(٩١).

٧. **استراتيجية الشرِكات النفطية:** تمتلك الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات نفوذاً مُتزايداً في النِظام الدولي، مِما جعلها أَحد الأَسباب الرئيسة وراء قيام العديد مِن الصِراعات الدولية عبر محاولة السيطرة على مصادر النفط في العالم، وما تبعها مِن أَزمات دولية كأَزمة الطاقة وارتفاع أَسعار النقل وأَزمة التلوث البيئي. والشرِكات النفطية هي إحدى أَدوات الولايات المُتحدة في السيطرة النفطية على العالم مِن خِلال سيطرتها على مُجمل مراحل الصِناعة النفطية مِنذُ مراحل الاستِكشاف والتنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق إلى غير ذلك، فهي تمتلك ما يُقارب(٨٠%) مِن الإنتاج النفطي

العالمي، وتُسيطر على (٧٠%) مِن صِناعة التكرير العالمية،ولها أَكثر مِن (٥٠%) مِن ناقِلات النفط[٩٢]. ويتضح دور الشرِكات النفطية الأَمريكية والبريطانية مِن خِلال مُمارسة نفوذها السياسي بدفع الولايات المُتحدة الأَمريكية إلى احتِلال العراق عام٢٠٠٣ لتُهيمن على ثرواتهُ النفطية وخصخصة شرِكاتهُ النفطية، ومحاولةً مِنها في إضعاف نفوذ الشرِكات النفطية الأَوربية والروسية والصينية مِن خِلال اتباع استراتيجية الحرمان[٩٣].

٨. **استراتيجية التكامُل:** إنَّ هذه الشرِكات كثيراً ما تتميز بالتكامُل مع الشرِكة الأُم في الدول الرأَسمالية أَو بينها وبين فروعها المتواجِدة عبر العالم وسبب ذلك رُبما يعود إلى ظهور النِظام الدولي الراهن، الذي يسير وفق نهج التطور الرأَسمالي ما جعلها تتمتع بميزة التكامُل بِما يتماشى مع فكر النِظام الاقتصادي الدولي الجديد. وأَصبحت تُمارس أَدواراً في التجارة الخارجية الدولية كمُحرك فعال في ديناميكية التجارة والمُبادلات الدولية، مِما ساعد هذه الشرِكات على توفير رؤَوس الأَموال الضخمة في الانتِماءات التي تحصل عليها مِن البنوك الكُبرى، والتي تندرج بِما يُعرف المصارف مُتعدِدة الجنسيات.

٩. **استراتيجية الاحتِكار:** إنَّ ميزة الاحتِكار شرط مِن شروط الشرِكات المُتعدِدة بوصفها أَقلية تُسيطر على العديد مِن إنتاجات فروعها في العالم، فضلاً عن احتِكارها للأَنشطة وتعمل على ابقائها تحت السيطرة لخلق استِثمارات جديدة، وفق استراتيجية مُحكمة ودقيقة ولاسيما في الدول النامية المُرتبطة بالشرِكة الأَم، وأَنَّ قوة انتِشارها عبر العالم هو عملها مِن أَجل احتِكارها لجميع الميادين الصِناعية والتِجارية[٩٤].

١٠. **الاستراتيجية الاجتماعية،** واجتماعياً تعمل بعض الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، بوضع برامج تنموية لِمُعالجة حالة الفقر والخدمات الصحية وتردي التعليم وتوفير مياه

صالِحة للشرب وتحسين مستوى المعيشة، وهذا كلهُ يقع ضمن المسؤَولية الاجتماعية لهذه الشرِكات، والتي تندرج أَيضاً ضمن اهتِمامات النِظام الدولي والتي تتضمن الآتي[٩٥]:

- ❖ حماية البيئة؛ مِن خِلال خفض انبعاث الغازات، وخفض كمية النُفايات وإِعادة تدوير المواد وبرامج إِعادة تشجير الغابات.
- ❖ الأَعمال الخيرية مثل التبرُع للمؤَسسات الخيرية.
- ❖ المُشاركة في القضايا الاجتماعية، مثل التوعية في حقوق الإِنسان والتثقيف بشأَنَّ الأَمراض، فضلاً عن تنمية المناطق الحضرية مِن خِلال الشراكة مع الحكومة المحلية لإِنعاش مؤَسسات الأَعمال التجارية الصغيرة وتحسين البيئة في المُدن الداخلية، وتوفير فرص عمل متساوية.

ثالِثاً: الاستراتيجية التكنولوجية

١. **استراتيجية البحث والتطوير الالكتروني:** إنَّ السيطرة على عمليات البحث والتطوير تُعد مِن أَهم الوسائل التي تدفع الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات إِلى السعي للبحث عن الإِنجازات العلمية والتكنولوجية لامتلِاك التقدُم التقني والتكنولوجي، والذي يُعد آلية استراتيجية وسِلاحاً أَساسياً لها في فرض سيطرتها وخلق واكتِساب مزايا تنافُسية، وتتعلق هذه الاستراتيجية بِمُختلف الجوانب الفنية للشرِكة أَو لوحدة الأَعمال، كما تعنى بتطوير أَساليب الإِنتاج. مِن أَجل ذلك اعتمدت تِلك الشرِكات استراتيجية للتعاون فيما بينها ولاسيما في ميدان البحث العلمي بعيداً عن جنسية الشرِكات (يابانية أَو أَمريكية أَو أَوربية)، لتحقيق هدفين؛ الأَول اقتصادي فرض المُنافسة الاحتِكارية التي تؤَثر سلبياً على الكُل. والثاني، تأَمين أَقصى الأَرباح على العوائد المُتحققة لها عالمياً. وقد قامت الشرِكات الأَوربية بعقد تحالُفات دفاعية مع الشرِكات الأَمريكية لضمان التقنيات

والدخول للأَسواق الأَمريكية[٩٦]. مِن هُنا؛ ساعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشرِكات على تدعيم موقعها بوصفها فاعِلاً مؤثِراً في تحولات النِظام الدولي. فهي تقوم بدور فعال ومؤَثر في إحداث الثورة التكنولوجية، كما إنها تعد مصدراً أَساسياً لنقل المعرفة الفنية،مِن خِلال التدريب وتوفير العمالة المُتخصصة، الأَمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المُتقدِمة والنامية. وتعمل على احتِكار التكنولوجيا بِما يستجيب لِمُتطلبات السوق وتحسين الكفاءة الإِنتاجية والمردود المادي، ولهذا تقوم هذه الشرِكات بتخصيص أَموال ضخمة لأَنشطة البحث والتطوير وإِنشاء مراكز وبنوك للمعلومات واستِخدام الأَساليب الحديثة في الدعاية والترويج لمُنتجاتها، وكذلك احتِكارها لبراءات الاختراع وتسويقها في العالم وفق مصالحها الاستراتيجية[٩٧]. فضلاً عن تمكنُها مِن إِقامة مشاريع لها خاضِعة لسيطرتها في كثير مِن البُلدان النفطية وغير النفطية.

٢. **استراتيجية توظيف القوة السيبرانية (الالكترونية):** تُعد الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات مِن الفاعلين الرئيسين في النِظام الدولي وداخل الفضاء السيبراني، إِذ تتفوق تِلك الشرِكات في قدرتها التكنولوجية على الدول، مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك وتويتر واليوتيوب وغيرها، التي مهدت لظهور فواعل الشبكات كفواعل جدُّد في الساحة العالمية[٩٨] لامتلاكها "مواردا للقوة تفوق بعض الدول ولا ينقصها غير الشرعية في مُمارسة القوة، التي هي حِكراً على الدول، فخوادم شرِكات مثل جوجل Google، فيسبوكFacebook، ميكروسوفتMicrosoft، أبلApple، أَمازونAmazon" لديها موارد مالية ضخمة وأَفرع في العديد مِن دول العالم مِما يُمكِنُها مِن فرض سيطرتها على التعليمات البرمجية الخاصة التي توفر لها مصادر وموارد مالية أَكبر مِن مصادر العديد مِن الحكومات[٩٩]. بل وأَخذت هذه الشرِكات تؤدي دوراً في صِراعات الفضاء السيراني، وتحولات النِظام الدولي، وذلك بسبب انخفاض تكلُفة

الاستِثمار وصعوبة الكشف عن الهوية، كما تؤَثر هذه الشرِكات في اقتصاديات الدول وثقافة المُجتمعات وتوجهاتها وهذا ما حدث في الأَزمة بين شرِكة جوجل والصين حول(المحتوى)، حيثُ اتهمت الصين الشرِكة بانها تنشر محتوى مُناهض للحكومة الصينية وتُساعد على مُناهضة العنصرية وعدم الاستِقرار داخل الصين مِما دفع الحكومة الصينية إِلى المُطالبة بوضع كوكل تحت الرقابة الحكومية الأَمر التي عدتهُ كوكل انتِهاكاً لحقوق مُستخدميها وحُرياتهم الشخصية[١٠٠]. أَيضاً الفضيحة السياسية الكُبرى المُتمثِلة بتسريب بيانات (٥٠) مليون مُستخدم لموقع فيسبوك بدون موافقتهم لمصلحة شرِكة(كامبردج أنالايتيكا) التي استعانت الشركات الروسية بها أَوائل العام٢٠١٨ لصالح حملة الرئيس الأَمريكي السابق (دونالد ترامب)[١٠١].

ومع تزايد قوة هذه الشرِكات في النِظام الدولي وتفوقها على بعض الدول في المجال السيبراني وتركها اثاراً جسيمة على المُجتمع الدولي، لجاءت العديد مِن الدول إِلى اتخاذ عدد مِن القوانين والقرارات للحد مِن قوة هذه الشرِكات في المجال الإلكتروني كذلك لجأَت بعض الدول إِلى تأَسيس شرِكات حماية الكترونية مُهمتها الدفاع ضد الهجمات الإلكترونية والاستِشعار بِها قبل حدوثها ومِن أَهم هذه الشرِكات هي: NLOK وهي شرِكة أَمريكية وصاحبة أَحد أَشهر برامج مُكافحة الفيروسات (نورتن)، وتعد مِن الشرِكات الرائدة في مجال السلامة الإلكترونية للمُستهلكين بأَكثر مِن(٨٠) مليون عميل في(١٥٠) دولة. بحسب الشرِكة، التي استطاعت مِن حظر أَكثر مِن(٩٠٠)مليون تهديد خِلال (١٠٠) يوم و(٢٣) مليون محاولة اصطياد شهرياً، إِلى جانب (١٨) مليون حظر للبرامج الضارة[١٠٢].

٣. **استراتيجية زرع الأَنماط التكنولوجية:** إِنَّ نقل التكنولوجيا مِن خِلال الشرِكات مُتعددة الجنسيات يتأَثر بتوجهات الاستِثمار الأَجنبي المُباشر الذي تقوم به تِلك

الشرِكات عبر مناطق العالم المُختلفة. وتعتمد الشرِكات مُتعددة الجنسيات على زرع الأَنماط التكنولوجية ولاسيما في مجال استِغلال الموارد الأَولية والثروة الطبيعية الاخرى في الدول النامية، ساعيةً إلى إضفاء قاعدة صِناعية مِن خِلال التكنولوجيا الوسيطة، والتي لا تقدر عليها الدول المُستغلة، وهذا العمل يُكرس القوة والنفوذ للشرِكات على صعيد النِظام الدولي، ويقود إلى تبعية وخضوع الدول النامية إلى الدول المُتقدِمة، ومِن ثُم استنزاف الثروات والسيطرة عليها دون رقابة القضاء على مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية(١٠٣).

أَي يبدو أَنَّ مواقع التواصل الاجتماعي كان لها دوراً كبيراً وبارِزاً في تنظيم عدة مُظاهرات في مُختلف دول العالم، كذلك هُناك أَفراد مُختصون في أَعمال القرصنة والجرائم السيبرانية وأَيضاً سرقة المعلومات والبيانات الشخصية والتلاعُب فيها أَو الإساءة في استِغلالهُ، ويُطلق عليهُم تسمية (الهاكرز) المُحترفين، الذين لديهم قدرات عالية لقرصنة التقنيات الحديثة وأَكثر النظُم الأَمنية تعقيداً(١٠٤) .

تأَسيساً على ما سبق يبدو؛ إنَّ الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات تسعى مِن خِلال هذه الاستراتيجيات التأَثير في العلاقات الدولية، مِن خِلال تعبئة المُدخرات العالمية لزيادة إمكانياتها في التأَثير في النِظام الدولي عامةً والنِظام النقدي العالمي خاصةً، والاستِحواذ على نسبة كبيرة مِن حجم التِجارة وحركة المبيعات الدولية والتأَثير في منظومة وهيكل التجارة الدولية مِن خِلال ما تمتلكهُ مِن قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير مِن الدول بعض المزايا التنافسية صناعياً.

نخلص مِما تقدم؛ إلى أَنَّ ثمة تراتُبية مُعينة أَحدثها صعود الشرِكات مُتعددة الجنسيات على النِظام الدولي الراهن. فالقول بأَنهُ في ظل العولمة لا أَحد يملك مقاليد السيطرة الكامِلة، يفهم مِنهُ اننا نعيش في هذا العصر ليس بأَحادية أَو ثُنائية أَو حتى تعدُدية

قطبية بل عصر الشرِكات مُتعددة الجنسيات والتحالُفات الاقتصادية مُتعددة الجنسيات، في ظل زيادة نفوذ تِلك الشرِكات مُقارنةً بالعديد مِن الدول، خصوصاً وأَنَّ بعض تِلك الشرِكات قد صار يأَخذ بالفعل سِمات الدولة المُستقلة. وتدل الكثير مِن المؤشرات على تحول النِظام الدولي بفضلها إلى نِظام عالمي يُشابه كثيراً القرية الكونية، وأَنَّ العالم يتحول مِن منطق الدولة وسيادتها إلى منطق الشبكات عبر القومية التي بدت ترسم اليوم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية حتى أَصبح العالم عالماً بِلا حدود[١٠٥].. وهذا ما دفع كثير مِن المُفكرين أَمثال (ريتشارد هاس وفرانسيس فوكوياما وفريد زكريا) إلى ترجيح كفة اتجاه النِظام الدولي الجديد نحو "اللاقطبيةNon-Polarity" (نِظام عدم الأَقطاب)[*] فالنِظام الدولي الناشئ بات مُتعدد المراكز، أَي عدم وجود طبقة عُليا مِن الدول يمكن النظر إليها بوصفها أَقطاباً عالمية، فالعلاقات الدولية بدأَت تنزع إلى إلغاء الأَقطاب الدوليين وذلك لتعدد القوى الصاعِدة في هذا النِظام بشكلٍ غير مسبوق، فضلاً عن بروز الفاعلين العالميين مِن غير الدول، فالقوة والثروة توجد الان بِحوزة العديد مِن الأَيادي وفي كثير مِن الأَماكن، وتعدُد مصادرها ومراكزها في عصر العولمة والشرِكات مُتعدِدة الجنسيات[١٠٦]، فالأَخيرتين زادتا مِن التدفُقات عبر الحدود للسلع والخدمات كافة بل وتصدير كافة التهديدات وعولمتها، ففي سياق التبدُّلاتَ الكُبرى التي يشهدها النِظام الدولي وحالة اللاقطبية التي تسودهُ، أَصبحت تِلك الشرِكات تؤَدي الدور الأَبرز في النِظام الدولي[١٠٧]. فهُناك مصالح مُشتركة قد تدعم التعاون فيما بين الأَقطاب المُتعدِدة، بيد أَنَّ اختِلاف الرؤى والمناهج بين هذه الأَقطاب يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح.

الخاتِمة

ساهمت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المُتسارِعة وغير المسبوقة في العقود الثلاث الأَخيرة وفي ظل العولمة، مِن زيادة تشظي القوة وانتشارها بعيداً عن الدول إلى الفواعل الأَخرى مِن غير الدول، ولأَسباب عدة مِنها، ما يتعلق بالدولة وطبيعتها، ومِنها ما يتعلق بطبيعة المُتغيرات وقوتها وسرعة انتِشارها، واخرى تتعلق بطبيعة الفواعل اللادوليين، فالشرِكات عابِرة القوميات استحوذت على القوة الصِناعية والتجارية والمالية والمعلوماتية العالمية عن طريق استراتيجيات التحول والاندِماج وزيادة الأَرباح بسبب التوسع في النشاط، كما أَنَّ الثورة التكنولوجية خلقت ظروفاً مواتية للفواعل مِن غير الدول للتأَثير في تحولات النظام الدولي، فكما أَنَّ تِلك الشرِكات وظفت مُخرجات هذه الثورة لغايات اقتصادية احتكارية، فأَنَّ التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعِدة وعصابات داعش وعصابات الجريمة العابِرة للحدود وجدت لها خير وسيلة لتنفيذ أَهدافها وتحقيق أَجندتها، كُل ذلك على حِساب تراجُع دور الدولة التي أَضرت بها هذه المُنافِسة وقلصت مِن سيادتها لحِساب الفواعل الجدُّد في النِظام الدولي الذين اكتسبوا أَنماطاً جديدة مِن التأَثير والنفوذ.. ومِن ضمن ما خلص بِه الباحث مِن استنتاجات:

- إنَّ الفواعل مِن غير الدول تسهم في التحولات التكنولوجية وزيادتها عن طريق التوظيف والاستِفادة مِن التكنولوجيا الحديثة لتأَثيرات مُختلفة في المشهد الأَمني العالمي، وذلك مِن خِلال نقل المعركة إلى الفضاء السيبراني، ذلك سيُشكل تحدياً كبيراً لقوانين الحرب، مِما يؤدي إلى زعزعه الأَمن، وتغيير توازن القوى في النِظام الدولي، وسيُشجع الفواعل مِن غير الدول والتنظيمات الإرهابية مِن استثمار القصور الأَمني هذا لمصلحتها مِن أَجل تحقيق أَهدافها.

- إنَّ مُتغيرات القرن الحادي والعشرين ولاسيما الانكشاف الاستراتيجي ما بعد الموجة الثالثة ثورة (الفاعل الرقمي) ذلك الانكِشاف الذي أَفقد الدول سيادتها الجُغرافية، عزز مِن مكانة الفواعل اللادولاتية ولاسيما الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات في النِظام الدولي. ومِن ثُم انتج لنا العالم الرقمي فواعل جدُّد تتناسب والتفاعُلات الدولية التصارُعية والتنافُسية والتعاونية. فالقوة السيبرانية وزعت القوة بين عدد كبير مِن الفواعل مِن غير الدول (العنيفين- وغير العنيفين والأَفراد)، ولاسيما مع زيادة تأَثيرهم على السياسة داخلياً وخارجياً، وتبنيهم استراتيجيات متنوعة ومُختلِفة اثروا مِن خِلالها على النِظام الدولي.

- تعد الشرِكات العسكرية والأَمنية الدولية الخاصة أَحد أَهم مظاهر العولمة الأَمنية، التي أَصبحت عبر استراتيجياتها المُختلِفة(استراتيجية الاعتمادية والجاذبية، واستراتيجية التورط في الصِراعات الاقليمية..) تُزاحم أَجهزة الدولة في بعض وظائفها، فضلاً عن غياب تنظيم قانوني لنشاطها، مِما جعل الدولة تتخلى عن دورها السيادي بتأَمين وظيفة الدفاع، بل تبدلت أَدوارها الرئيسة وتنامت واضحت تتعلق بتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات الأَمنية وتأَمين المُنشآت، فضلاً عن الخدمات العسكرية المُختلفة.

- هُناك علاقة ترابطية بين أَهداف الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات واستراتيجياتها، إذ إنَّ تحقيق أَهدافها يعتمد على استراتيجياتها وتنظيمها، ومِن ثُم سوف يترك ذلك تأَثيرهُ على النِظام الدولي. إذ إنَّ تنامي المُتغيرات التكنواقتصادية في العلاقات الدولية على حِساب نظيراتها العسكرية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية مِنذُ مطلع القرن الحادي والعشرين، يُفيد امتِلاك تِلك الشرِكات أَبعاداً استراتيجية مِن شأَنها التأَثير في البِناء الهيكلي للنِظام الدولي وتحديد قواهُ الفاعِلة، ولاسيما في ظل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتبناها تِلك الشرِكات.

- ثمة تراتُبية مُعينة أَحدثها صعود الشرِكات مدار البحث على النِظام الدولي المُعاصر. فالقول بأَنهُ في ظل العولمة لا أَحد يملك مقاليد السيطرة الكامِلة، يُفهم مِنهُ أَنَّ العلاقات الدولية بدأَت تنزع إِلى إِلغاء الأَقطاب الدوليين، أَي أَصبحنا نعيش عصر نِظام اللاقطبية، وأَصبحت تِلك الشرِكات تؤَدي الدور الأَبرز فيه. وفي هذا النِظام لا تستطيع أَي قوى أَنَّ تُسيطر عليه وتخضعهُ. فالوحدات التي تُشكل النِظام الدولي باتت غير مُحدِدة، فهي ليست دولاً فحسب وليست شرِكات كُبرى فحسب، وليست تكتُلات اقتصادية أَو عسكرية فحسب، وليست مُنظمات دولية فحسب، إنما هي خليطاً مِن كُل ذلك.

الهوامش

(*) تدريسي في كُلية العلوم السياسية – جامِعة الموصل.

(*) كلِمة سايبر(Cyber) لاتينية الأَصل وتعني القيادة أَو التحكُم أَو ضبط الأَشياء عن بُعد والسيطرة عليها وحماية النِظام الإِلكتروني أَمنياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً. ويُعرف الفضاء السيبراني بأَنهُ بيئة تفاعُلية حديثة، مكونة مِن مجموعة مِن الأَجهزة الرقمية، وأَنظمة الشبكات والبرمجيات والمُستخدمين لها، وهو البُعد الخامس للحرب بعد(البر والبحر والجو والفضاء) ووسيلة جديدة للحروب الحديثة الذي يوصف بانه مجال افتراضي من صنع البشر يعتمد على نظُم الكمبيوتر وشبكات الأنترنت وكم هائل من المعلومات والبيانات والأَجهزة. للاستزادة عن هذا المفهوم، يُنظر:

ITU, **Cyber Security**, (Geneva: ITU, 2008). Also: Joseph S. Nye JR, **Cyber Power**, (London: Harvard Kennedy School, 2010).

(١) نقلاً عن: أَيمان أَحمد رجب، "اللاعبون الجدُد: أَنماط وأَدوار الفاعلين مِن غير الدول في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٧٨، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص٣٥.

(2) National Intelligence Council, Non-state Actors: Impact on International Relations and World Politics for the United States, August 2007. http://fas.org/irp/nonstate.

(٣) شهرزاد أدمام، "الفواعل العنيفة مِن غير الدول: دِراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد٨، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات ومعهد الدوحة للدِراسات العُليا، ابريل/نيسان٢٠١٤)، ص٧٠.

(٤) نقلاً عن: صفاء إبراهيم الموسوي، **الفواعل مِن غير الدول والأمن العالمي بعد عام٢٠٠١**، (بيروت: مؤسسة ثامر العصامي للطبع والنشر،٢٠٢١)، ص٧.

(٥) عبد الناصر جندلى، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكُبرى والنِظام الدولي**،ط١، (القاهِرة: مكتبة مدبولي،٢٠١١)، ص٣٢٩.

(٦) وليد عبد الحي، **تحول المُسلِمات في نظريات العلاقات الدولية**،(الجزائر: مؤسسة الشروق،١٩٩٤)، ص١٥٥-١٥٧.

(٧) نقلاً عن: عبد الناصر جندلى، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكُبرى والنِظام الدولي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٥٦.

(8) Joseph Frankel, **International Relations In A Changing**, (New York: Oxford University Press,1997), P.146

(٩) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (الموصل: دار أبن الأثير للطباعة والنشر،٢٠٠١)، ص٤٤-٤٩.

(١٠) تيري ل.ديبل،**استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكمُ الأمريكي**،ترجمة:وليد شحادة،(بيروت:دار الكِتاب العربي،٢٠٠٩)،ص٩٩.

(١١) وائل محمد إسماعيل، **التغيير في النِظام الدولي**، ط١،(بغداد: مكتبة السنهوري،٢٠١٢)، ص ص٣٢٩-٣٣٠.

(١٢) للاستزادة حول تِلك الوحدات يُنظر: سعد حقي توفيق، **النِظام الدولي الجديد**، ط١، (عمان: الأهلية للنشر،٢٠٠١)، ص٤٠-٤٥.

(١٣) مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستِثمار العالمي للشرِكات عبر الوطنية والقدرة التنافُسية، (جُنيف:٢٠٠٢)، ص٣٠.

(١٤) قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، ط١، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،٢٠١٢)، ص٣٧١.

(١٥) مارتينا فيشر، **المُجتمع المدني ومُعالجة النِزاعات: التجاذُبات والإمكانيات والتحديات**، ترجمة: يوسف حجازي، (برلين: مركز برغهوف للإدارة البناءة للنِزاعات،٢٠٠٦)، ص٤.

(١٦) سماح عبد الصبور عبد الحي، استِخدام القوة الالكترونية في التفاعُلات الدولية(بحث)، المعهد المصري للدِراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://eipss-eg.org/29-10-2016

كذلك يُنظر: أَيمان أَحمد رجب، **تأَثير الهوية على سلوك الفاعلين مِن غير الدول في المنطقة العربية: دِراسة حالتي حزب الله وحركة حماس**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهِرة: جامِعة القاهِرة، كُلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠١٤)، ص٣٧-٤٠.

(١٧) عبد الله عاشوري، **فواعل السياسة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردِة**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة الحاج خضر، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٤)، ص١٩-٢٣.

(١٨) خالد حنفي، "ما بعد الدولة: مُتطلبات فهم الموجة الجديدة مِن الفاعلين مِن غير الدول"، **مجلة السياسة الدولية : مُلحق اتجاهات نظرية**، العدد١٩٢،(القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ابريل٢٠١٣)، ص٣.

(19) The Atlantic, Israeli Opposition Leader: Iran Deal Will Bring Chaos to the Middle East, Available at: https://www.theatlantic.com.

(٢٠) عبد الكريم سعيد السويلمين، "الحوثيون كفواعل مِن غير الدول"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد٨، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدِراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، اب/ أغسطس٢٠١٩)، ص١٨.

(٢١) شهرزاد أَدمام، الفواعل العنيفة مِن غير الدول: دِراسة في الأَطر المفاهيمية والنظرية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٩.

(٢٢) مروة كامل البستنجي، **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أَثر الفاعلين مِن غير الدول مِن وجهة نظر النُخبة السياسية الأَردنية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدِراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠١٨)، ص٦٣.

(٢٣) المصدر نفسهُ، ص٦٣. كذلك يُنظر: أَنور محمد فرج محمود، "الفاعلون مِن غير الدول والدولة الفاشِلة: دِراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأَوسط"، **مجلة دِراسات قانونية وسياسية**، العدد٩، (كُلية الحقوق،٢٠١٧)، ص٢٦٥.

(*) أَصبح لعصابات داعش بُعداً أَكثر انتِشاراً ما بعد حركات التغيير العربية التي اندلعت عام٢٠١١ ولاسيما بعد الأَزمة السورية، وخصوصاً بعد أَنَّ أَعلن (الخِلافة) وتحويل دولتهُ الافتراضية إِلى دولةٌ قائمةٌ على أَرض الواقع بعد بسط النفوذ على مساحات واسعة مِن العِراق في حُزيران٢٠١٤، مِما جعل مِنهُ رقماً صعباً كأَحد الفواعل مِن غير الدول المؤثرة على الوحدات الدولية الرئيسة، حيثُ انتجت دولة غير مُعترف بِها في هذه المنظومة تعلن حربها على الجميع وتخليه عن القاعِدة وجعل كُل التنظيمات السلفية الجِهادية خارجة عنهُ وانها بعيدة عن الحق. للاستزادة يُنظر: سيف نصرت توفيق الهرمزي، "فواعل النِظام الدولي الجدُّد في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المُجلد٣، العدد١١، (تكريت: جامِعة تكريت، كُلية العلوم السياسية،٢٠١٧)، ص١٥٢.

(٢٤) شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة مِن غير الدول: دِراسة في الأُطر المفاهيمية والنظرية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٩.

(٢٥) سماح عبد الصبور، "الإرهاب الرقمي استِخدامات الجماعات المُسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي"، **دورية اتجاهات الأحداث**، العدد٢، (القاهِرة: مركز الأهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠١٤)، ص٨.

(٢٦) أحمد زكريا الباسوسي، "دور مُحدد الطاقة في استراتيجية الفواعل المُسلحة العنيفة مِن غير الدول في الشرق الأوسط"، **مجلة كُلية الاقتصاد والعلوم السياسية**،المُجلد٢٣،العدد٢،(القاهِرة: جامِعة القاهِرة، كُلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ابريل٢٠٢٢)، ص١٢٠-١٢٤.

(٢٧) نقلاً عن: محمد أكرم محسن، **التهديد السيبراني للأمن الاقليمي في القرن الحادي والعشرين: إسرائيل أنموذجاً**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامِعة الموصل، كُلية العلوم السياسية،٢٠٢٢)، ص٣٥.

(٢٨) شِمال حسين مصطفى وشاهو القره داغي، أثر الفواعل العنيفة مِن غير الدول على الفوضى الاقليمية(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.qposts.com/18-06-2021 .

(٢٩) سماح عبد الصبور عبد الحي، استِخدام القوة الالكترونية في التفاعُلات الدولية، مصدر سبق ذِكرهُ. كذلك يُنظر: أيمان أحمد رجب، تأثير الهوية على سلوك الفاعلين مِن غير الدول..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٧-٤٠.

(٣٠) علي عبد الخضر محمد، "مُعضِلة الأمن العالمي ومُكافحة الإرهاب: دِراسة في التحديات والأسباب"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٦٢، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية، تموز- آب- أيلول٢٠٢٠)، ص ص٢٤١-٢٤٣.

(31) An Overview of International Terrorist Organizations, Government Printing Office,(2003), P.48-54. Also: Robert J. Kelly, **Terrorism, Organized Crime and Social Distress**,(Psycke-LOGO Press, 2003), P.7.

(٣٢) عبد الرحيم رحموني، **القضايا العربية المُعاصِرة: الرِهانات والتحديات**،(عمان: مركز الكِتاب الأكاديمي،٢٠١٩)، ص١٢٤.

(33) Wendy Pearlman, "Non State Actors, Fragmentation and Conflict Processes", Sage Journals available: http://jcr.sagepub.com.

(٣٤) موسى الزعبي، "تنويع الفاعلين الدوليين"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد٦، (دِمشق: اتحاد الكُتاب العرب،٢٠٠٢)، ص٢٠٤.

(*) يُعد بابا الفاتيكان فاعِلاً مؤثراً في النِظام الدولي فمكانتهُ كبيرة جداً، لسلطتهُ الروحية على الديانة المسيحية الكاثوليكية، فكلام البابا لهُ صدى في أذهان المسيحيين الذين يُشكلّون النسبة الأكبر في العالم مُقارنةً بالديانات الأخرى، كما أنَّ أي تجاوز أو اعتداء تجاه سلطة البابا الروحية أو شخصهُ مِن قِبل جماعة أو ديانة سيكون لهُ تبعات وردة فعل كبيرة مِما يؤدي إلى إرباك وعدم استقرار. يُنظر: سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النِظام الدولي الجدُّد في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص١٥٤-١٥٥.

[٣٥] سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النِظام الدولي الجدُّد..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص١٥٦-١٥٧.

[٣٦] مريم البسام، **وثائق ويكيليكس الكامِلة: لُبنان وإسرائيل**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،٢٠١١)، ص١٧٨.

[37] National Intelligence Council, Non-State Actors: Impact on International…, Op. Cit, P.2.

[٣٨] زياد خلف عبد الله الجبوري، "الفاعل الدولي "الفرد" في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المُجلد٣، العدد١٠، (تكريت: جامِعة تكريت، كُلية العلوم السياسية،٢٠١٧)، ص ص١٦٠-١٦١.

[٣٩] نورا طارق، أَغنى١٠ أَشخاص في عام٢٠٢١: ايلون ماسك في الصدارة بـ٢٧٨ مليار دولار(تقرير)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2021/12/21

[٤٠] أمير شبانه، أكبر١٠ أثرياء في العالم.. دخلو٢٠٢١ بحسرة ويودعونها بأَرقام خُرافية(تقرير)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://al-ain.com/article/2021

[٤١] محمد المنشاوي، ايلون ماسك والصين: علاقات قوية تُثير علامات الاستِفهام الأَمريكية(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/23

[٤٢] موسوعة الويكيبديا الحرة، جيف بيزوس(تقرير)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

[٤٣] نقلاً عن: جوليا كراوفورد، هل لبيل غيتس نفوذ كبير في مُنظمة الصحة العالمية؟(تقرير)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/06-05-2021

[٤٤] للاستزادة حول هذا الموضوع يُنظر: الطاهر بنخلون، **الشرارة: انتفاضات في البُلدان العربية ويليها بالنار**، ط١، (بيروت: المركز الثقافي العربي،٢٠١٢).

[٤٥] ابراهيم بن عزيز، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إِحداث التغيير السياسي في البُلدان العربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد٣١،(بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠١١)، ص١٧٥-١٧٩.

[٤٦] زياد خلف عبد الله الجبوري، الفاعل الدولي "الفرد" في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص١٥٢-١٥٣.

[٤٧] مروان سالم العلي(وأَخرون)، **الحوكمة الرشيدة وإدارة المؤسسات الدستورية في الدولة العِراقية في ظل المُتغيرات الدولية: التحديات والمُعالجات**، ط١، (عمان: شركة دار الأَكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠٢٢)، ص٤٠-٤٦.

(٤٨) شِمال حسين مصطفى وشاهو القره داغي، أَثر الفواعل العنيفة مِن غير الدول على الفوضى الاقليمية، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٤٩) شهرزاد أَدمام، الفواعل العنيفة مِن غير الدول: دِراسة في الأُطر المفاهيمية والنظرية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٨٠-٨٢.

(٥٠) للاستزادة يُنظر: مروان سالم العلي، **الاقليمية الجديدة والنِظام الدولي: دِراسة في التأَثير والتأَثر**، (بيروت: دار السنهوري،٢٠٢٠).

(٥١) وليد محمود عبد الناصر، "المُعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النِظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٨٧، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/يناير٢٠١٢)، ص٨٤.

(٥٢) سُعاد محمود، "عدم التماثُل: الأُطر النظرية المُفسِرة لدور الفاعلين العابرين للقومية"، **مجلة السياسة الدولية: مُلحق اتجاهات نظرية**، العدد١٩٢، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/أَبريل٢٠١٣)، ص٦.

(*) تُعرف الاستراتيجية بانها خطة عمل شامِلة على مستوى الشرِكة الدولية والفروع التابِعة لها، وهي توضع بواسطة الشركة الام لتمثل معايير تسترشد بِها الفروع التابعة في الدول المُضيفة ويتم على أَساسها بِناء توجهاتهم ويصيغون قراراتهم الرامية إِلى بلوغ الأَهداف المُخططة، وعادةً تبني الشرِكة استراتيجياتها على إِدراك الشرِكة الأم لنقاط القوة أَو الضعف، وهُناك جُملة عوامل داخلية وخارجية مؤثرة في اختيارها لهذه الاستراتيجيات مِنها عوامل اقتصادية وعوامل سياسية.. وأَيضاً تُعرف الاستراتيجية بانها الأَساليب التي تستخدمها الشرِكة بقصد تحقيق أَهدافها العامة على المدى الطويل أَو القصير وتحقيق الأَرباح وتحسين موقعها في السوق. للاستِزادة يُنظر: احسين عثماني، **استراتيجيات الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات في عولمة الاقتصاد**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة الحاج لخضر باتنه، كُلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،٢٠٠٣)، ص٥٥.

(٥٣) علي حمزة عسل الخفاجي، "التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشرِكات الأَمنية الخاصة في العِراق: دِراسة تحليلية"، **مجلة جامِعة بابل**، العدد٦، (بابل: جامِعة بابل، كُلية القانون،٢٠١٤)، ص١٢٥٦.

(٥٤) طالب ربيعة، **تأَثير الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب البارِدة**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة محمد بو ضياف، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٨)، ص ص١٤-١٥.

(٥٥) رضوى عمار، **خصخصة الأَمن**، (القاهِرة: المركز الاقليمي للدِراسات الاستراتيجية،٢٠١٥)، ص٣-٧. كذلك يُنظر: علي حمزة عسل الخفاجي، التنظيم القانوني للمسؤَولية الجنائية للشرِكات الأَمنية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٢٥٧.

[٥٦] أَمينة بو علام طواولة، **مسؤولية الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة عن انتِهاكات القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأَردن: جامِعة مؤتة، كُلية الحقوق،٢٠١١)، ص١٦.

[٥٧] صهيب خالد الطائي، **المسؤولية الجنائية الدولية للعاملين في الشرِكات الأَمنية الخاصة**،(عمان: دار الرِمال،٢٠١٨)، ص٣٢.

[٥٨] رياحي الطاهر، "أَزمة تكيُف الوضع القانوني للشرِكات العسكرية الخاصة في القانون الدولي"، **مجلة الأَكاديمية للدِراسات الاجتماعية والإنسانية**، المُجلد٩، العدد٢، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان٢٠١٧)، ص١٩٢.

[٥٩] أَمينة بو علام طواولة، مسؤَولية الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة عن انتِهاكات القانون الدولي..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٢.

[٦٠] طالب ياسين، "الشرِكات العسكرية والأَمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، **مجلة حوليات جامِعة الجزائر**، العدد٣٢، (الجزائر: جامِعة مستغانم الجزائر، ديسمبر/ كانون الأَول٢٠١٨)، ص٥٣.

[٦١] رضوى عمار، خصخصة الأَمن، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٤-١١. ويُنظر: بدر جبار عريبي، الشرِكات الأَمنية الخاصة: انتِهاك للسيادة (مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://newsabah.com.

[٦٢] شرِكات عسكرية خاصة تعبث بالأَمن العربي(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar

[٦٣] شهلاء كمال عبد الجواد، "مشروعية عمل الشرِكات الأَمنية الخاصة العامِلة في العِراق"، **مجلة دِراسات اقليمية**، المُجلد٦، العدد٢٠، (الموصل: جامِعة الموصل، مركز الدِراسات الاقليمية،٢٠١٠)، ص٣١٢-٣١٥.

[٦٤] أَزهار عبد الله حسن الحيالي، "شرِكة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الأَمريكي في العِراق"، **مجلة جامِعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المُجلد٣، العدد٩، (تكريت: جامِعة تكريت، كُلية القانون، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠)، ص٣٣٥.

[٦٥] لميس عاصي، أَبرز شرِكات الأَمن الخاصة حول العالم : حجمها وأَرباحها(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.alaraby.com.

[٦٦] شون ماكفيت، شرِكات المُرتزقة الجدُد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنِظام الدولي(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.facebook.com/529256570574629.

[٦٧] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جي فور إس(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٦٨) جميلة الجوزي، "دور استراتيجيات الشركات مُتعدِدة الجنسيات في أتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد٦، (الجزائر: كُلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،٢٠١٥)، ص٨٧-٩٠. كذلك يُنظر: عبد القادر عزوز، **الشركات مُتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي**،(سوريا: بلا،٢٠٠٦) ص١٠-١٣. كذلك يُنظر: محمد نبيل الشيمي، **الشركات المُتعدِدة الجنسيات والدول النامية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٦)، ص٧-٩.

(٦٩) عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية مُعاصِرة**، (القاهِرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،٢٠٠٣)، ص٢٩.

(٧٠) عبد المطلب عبد الحميد، **النِظام الاقتصادي العالمي**، (القاهِرة: مكتبة النهضة المصرية،١٩٩٨)، ص١٥٢.

(٧١) محمد خير جروان عبد الله، أثر الشركات مُتعددة الجنسيات على الدول المُضيفة(بحث)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: www.academya.edy

(٧٢) صخري محمد، الشركات مُتعدِدة الجنسيات، الموسوعة الجزائرية للدِراسات السياسية والاستراتيجية(بحث)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: www.politics.dz.com

(٧٣) محمد خير جروان عبد الله، أثر الشركات مُتعدِدة الجنسيات على الدول المُضيفة، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٧٤) محمد خيتاوي، **الشركات النفطية مُتعدِدة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، (دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر،٢٠١٠)، ص١١٤-١١٦.

(٧٥) حسينة عماري، **الشركات مُتعدِدة الجنسيات والاستِعمار الجديد**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة محمد خيضر، كُلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،٢٠١٥)، ص٦٦.

(٧٦) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "الشركات مُتعدِدة الجنسيات وعلاقتها بالاستِثمار الأجنبي المُباشر"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية**، المُجلد١١، العدد٣٣، (تكريت: جامِعة تكريت، كُلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٥)، ص٣٠.

(٧٧) سماح مُختاري، **الشركات مُتعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة محمد خيضر، كُلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،٢٠١٧)، ص٧٣.

(٧٨) بابكر عباس الأمين، النفوذ السياسي للشركات مُتعددة الجنسيات (مقالة)، الحِوار المُتمدن، العدد٢٩٨٨، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.ahewar.org.27-04-2010

(٧٩) عبد القادر عزوز، الشركات مُتعدِدة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١١-١٣. كذلك يُنظر: عمرو حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، (مصر: المكتبة الأكاديمية للنشر،١٩٩٩)، ص٦٠-٦٢. كذلك يُنظر: محمد عبد العزيز عجيمة، الشركات المُتعدِدة الجنسيات(مقالة)، الموسوعة الجزائرية، نقلاً

عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.politics-dz.com .

(٨٠) محفوظ لويزة وقاسمي نبيلة، **النِظام القانوني للشرِكات مُتعدِدة الجنسيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة اكلي محند أولحاج- البويرة، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٩)، ص ص٢٠-٢١.

(٨١) نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستِثمارات الأَجنبية: دِراسة مُقارِنة**،(مصر: دار الفكر الجامعي،٢٠٠٨)، ص٤٠٠.

(٨٢) محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان، **إدارة الأَعمال الدولية**، (عمان: دار المناهج للنشر،٢٠٠٦)، ص٤.

(٨٣) أَحمد عباس عبد الله، "دور الشرِكات المُتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، **مجلة جامِعة الأَنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد٢٩، (الأَنبار: جامِعة الأَنبار، كُلية الإدارة والاقتِصاد،٢٠١٢)، ص٦٣.

(٨٤) ويكبيديا الموسوعة الحرة، كوكا كولا (شركة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط:https://ar.wikipedia.org/wiki

(٨٥) سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النِظام الدولي الجدُّد في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٤٨.

(٨٦) طلعت جياد لجي الحديدي، **المركز القانوني الدولي للشرِكات المُتعددة الجنسية**،(عمان: دار الحامد للنشر،٢٠٠٨)،ص١٦-١٩.

(٨٧) أَحمد عبد العزيز وجاسم زكريا الطحان وفراس عبد الجليل، "الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات وأَثرها على الدول النامية"، **مجلة الإدارة والاقتِصاد**، العدد٨٥، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، كُلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٠)، ص٦٥.

(٨٨) أَحسين عثماني، استراتيجيات الشرِكات المُتعدِدة الجنسيات في عولمة الاقتِصاد، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣. كذلك يُنظر: محفوظ لويزة وقاسمي نبيلة، النِظام القانوني للشرِكات مُتعدِدة الجنسيات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٥٠.

(٨٩) سلام الربضي، **النفوذ العالمي للشرِكات عبر الوطنية**، ط١، (بيروت: دار المنهل اللُبناني،٢٠٠٩)، ص٤٥-٤٩.

(٩٠) مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأَعمال الدولية**، (الأُردن: المنهل للنشر والتوزيع،٢٠١٧)، ص٥٠. كذلك يُنظر: أَمير حذفاني، **بيئة المؤسسة والقرارات الاستراتيجية**، (الجزائر: دار الشيماء للنشر،٢٠١٢)، ص٨-١٠.

(٩١) عبد الرزاق جرجيس، "الشرِكات المُتعدِدة الجنسيات وعلاقتها بالاستِعمار الأَجنبي"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية**، المُجلد١١، العدد٣٣، (تكريت: جامِعة تكريت، كُلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٢)، ص٥٢.

(٩٢) محمد ختاوي، **النفط وتأثيرهُ في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر،٢٠١٠)، ص١٠٢-١٠٤.

(٩٣) علي زياد، التنافُس والصِراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة (مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.alquds.co.uk/27-07-2015

(٩٤) جهيدة داودي، **أَثر الشرِكات المُتعدِدة الجنسيات على سياسة التشغيل في الدول النامية: دِراسة حالة الجزائر**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة مولاي الطاهر سعيدة، كُلية الحقوق والسياسة،٢٠١٨)، ص١٥.

(٩٥) مؤتمر الأُمم المُتحدة للتِجارة والتنمية (الانكتاد)، كشف البيانات المُغلقة بتأَثير الشرِكات(تقرير)، الأُمم المُتحدة، نيويورك، جُنيف، ٢٠٠٤، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://www.uncatnd.org

(٩٦) رحيم حسين، **استراتيجية المؤَسسة**، (الجزائر: دار بهاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٨)، ص١٥٧.

(٩٧) ماهر ملندي، الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات(تقرير)، الموسوعة العربية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://arab-ency.com

(٩٨) اسماعيل زروقة، "الفضاء السيبراني: التحولات في مفاهيم القوة والصِراع"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المُجلد١٠، العدد١، (الجزائر: جامِعة محمد بو ضياف، كُلية القانون والعلوم السياسية،٢٠١٩)، ص١٠٢١.

(99) Steve Lohr, Global Strategy Stabilized IBM Duing Downturn, The New York Time, available at: https://www.nytimes.com.

(١٠٠) حسن الحافظي، **الحماية القانونية للمُعطيات ذات الطابع الشخصي بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية**، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة مولاي إسماعيل، كُلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،٢٠١٨)، ص١.

(١٠١) إبراهيم أَبو جازية، تمت السرقة بنجاح.. القصة الكامِلة لفضيحة «كامبريدج أناليتيكا» التي هزت عرش «فيسبوك»(مقالة)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاحة على الرابط: https://www.sasapost.com

(١٠٢) بن مارتنز، مُراجعة مُكافح الفيروسات Norton ٣٦٠ في٢٠٢١: هل يستحق حقًا؟(تقرير)، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: https://www.ar.safetydetectives.com

(١٠٣) نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستِثمارات الأَجنبية: دِراسة مُقارِنة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٤٢٥.

(١٠٤) إيمان رجب، "القوة المُنافِسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين مِن غير الدول في المراحل الانتقالية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد٨٢، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠١٤)، ص٦٧-٦٩.

[١٠٥] وليام هلال وكينث ب. تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين**، ط١، ترجمة: حسن عبد الله بدر،(بيروت: المُنظمة العربية للترجمة،٢٠٠٩)، ص١٦٥.

[*] سيتكون النِظام الدولي الجديد الذي ينعدم فيه الأَقطاب حسب رؤية(ريتشارد هاس) مِن ست فواعل رئيسة، وهي:١. القوى الكُبرى.٢. القوى الاقليمية الصاعِدة (النافِذة).٣. المُنظمات الدولية على غِرار الأُمم المُتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين، وأخرى اقليمية كجامِعة الدول العربية والاتحاد الأَفريقي، ومُنظمات وظيفية مثل مُنظمة الدول المُصدِرة للنفط (اوبك) ومُنظمة الصحة العالمية.٤. دول داخل الدول الإقليمية ذاتها مثل ولاية اوتار براديش في الهند، ومدينة نيويورك في الولايات المُتحدة، وساواولو في البرازيل،وشنغهاي في الصين.٥. الشرِكات مُتعددة الجنسيات ووسائل الإعلام العالمية مثل "CNN" و"BBC"، والجزيرة.٦. الفواعل مِن غير الدول مثل التنظيمات الإرهابية والحركات الإسلامية المُسلحة مثل حركة طالبان وحزب الله وحماس والمُنظمات العالمية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمُنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية. وخُلاصة التداخلات بين هذه المُستويات الثلاث: الدول الكُبرى، والدول الإقليمية النافِذة، والأَطراف غير الدولية المُعولمة، تنتج ما صفتهُ الرئيسة "غير القطبية". نقلاً عن: كارن أَبو الخير، "تحولات القوة في عالم بِلا أَقطاب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٨٥، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو/ حُزيران٢٠١١)، ص١٦١. وكذلك يُنظر: السيد أَمين شلبي، "مِن الحرب الباردة إلى البحث عن نِظام دولي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٧٩، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، يناير/ كانون الثاني٢٠١٠)، ص٣٦.

[١٠٦] ريتشارد هاس، بعد الهيمنة الأَمريكية.. عالم بِلا أَقطاب(بحث)، ترجمة: محمود عبدة علي، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط: .http:www.islamonline.net . كذلك يُنظر: باراج خانا، **العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، ط١، ترجمة: دار الترجمة،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩)، ص٢٣.

[١٠٧] ريتشارد هاس، اللاقطبية: "نِظام دولي جديد"، **سلسلة دِراسات دولية**، العدد١٨، (لندن: المركز العربي لدِراسات الشرق الأَوسط، شتاء٢٠٠٦)، ص١٢١.